مجلة البحوث المحاسبية

https://abj.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثانى

يونيو ٢٠٢٣

قياس أثر معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية

د. حميده محمد عبدالمجيد

كلية الأعمال، جامعة الملك خالد، بأبها hemeda@kku.edu.sa

وكلية التجارة، جامعة الأزهر بالقاهرة hemeda@azhar.edu.eg

https://orcid.org/0000-0002-3455-5296

Easuring the Effect of International Financial Reporting Standards (IFRS) on the Trade-Off between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earnings Management: An Empirical Study on Saudi Companies

Hemeda Mohamed Abdelmageed

College of Business, King Khalid University hemeda@kku.edu.sa
& Faculty of Commerce, Al-Azhar University, hemeda@azhar.edu.eg

https://orcid.org/0000-0002-3455-529

ملخص:

هدفت الدراســـة إلى قياس أثر التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية في المملكة العربية السعودية على المفاضلة بين أسلوب التلاعب في الأنشطة الحقيقية وأسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق لتحقيق الأرباح المستهدفة. كما تم دراسة أثر خصائص حوكمة الشــركات على هذه العلاقة. وقد تم التطبيق على بيانات الشــركات الســعودية غير المالية خلال الفترة من ٢٠٠٣م حتى ٢٠٢٠م.

وتوصـلت الدراسـة إلى أن الشـركات السـعودية تسـتخدم أسـلوبي إدارة الأرباح بشـكل استبدالي، حيث أدى التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية إلى نقص الاعتماد على أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في مقابل زيادة الاعتماد على أسلوب التلاعب في الأنشـطة الحقيقية. كما سـاعدت بعض خصـائص حوكمة الشـركات في تحسـين تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية جوهريًا على أثر الاسـتبدال بين التلاعب في الأنشـطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق.

وتســاهم نتائج هذه الدراســة في تقديم رؤية أوضــح لكل من المشــرعين والمنظمين وواضـعي السياسـات والمسـتثمرين والمقرضـين والمحللين الماليين حول قرار التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي على جودة التقارير المالية والتركيز على بعض الآثار غير المقصـودة لهذا القرار.

الكلمات المفتاحية: معايير التقرير المالي الدولية؛ *التلاعب في الأنشــطة الحقيقية*؛ *إدارة الأرباح على أســاس الاســتحقاق*؛ *المفاضــلة بين أســلوبي إدارة الأرباح*؛ *حوكمة الشركات، نظام المعادلات الآنية*.

تصنيف JEL: *G30, M40, M41*.

Abstract

This study investigates the impact of the International Financial Reporting Standards (IFRS) in the Kingdom of Saudi Arabia on the Trade-Off between real activities manipulation and accrual-based earnings management to achieve targeted profits. The study is using the data of non-financial Saudi companies during the period from 2003 to 2020.

The study found that Saudi companies use both methods in a substitution manner, as the mandatory adoption of the International Financial Reporting Standards (IFRS) led to a decline in reliance on accrual-based earnings management, in exchange for an increase in reliance on real activities manipulation. Some characteristics of corporate governance also helped in improving substantially the effect of adopting the International Financial Reporting Standards (IFRS) on the substitution effect between real activities manipulation and accrual-based earnings management.

The results of this study contribute to providing a clearer vision for legislators, regulators, policy makers, investors, lenders and financial analysts about the decision of mandatory adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) on the financial reports quality and focus on some of the unintended effects of this decision

.

Key words: *International Financial Reporting Standards (IFRS); real activities manipulation; accrual-based earnings management; Trade-off between earnings management methods; corporate governance; Simultaneous equations models.*

JEL Classification: *G30, M40, M41.*

١. الإطار العام للدراسة:

١.١ مقدمة الدراسة:

لقد كان التزايد المستمر في أعداد مستخدمي التقارير المالية من حكومات ومستثمرين ومقرضـــين ومحللين ماليين، دافعًا هاماً نحو العمل على توافر الموثوقية في البيانات التي توفرها هذه التقارير المالية وارتفاع درجة شـــفافيتها، وحتى يتســـنى ذلك كان لابد من توافر معايير تحكم عملية إعداد هذه التقارير المالية، وتتميز بدرجة عالية من الجودة. وحيث أن معايير المحاســبة الدولية IAS ومعايير التقرير المالي الدولية IFRS توصــف بأنها معايير عالية الجودة (Almaharmeh et al., 2021; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016)، فقد أقدمت الدول على التخلي عن معاييرها المحلية للمحاسبة والمراجعة مقابل تبني المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة.

وقد كان أبرز عمليات التبني الإلزامي لهذه المعايير هو ذلك الذي تم في دول الاتحاد الأوروبي منذ ٢٠٠٥م، ثم تتابعت الدول التي قامت بنفس الخطوة. وقد كانت المملكة العربية السـعودية من بين هذه الدول التي تبنت هذه المعايير من خلال خطة للتحول بدأت في العام ٢٠١٢م وانتهت بالتطبيق الفعلي لهذه المعايير ابتداء من العام ٢٠١٧م.

وقد كان –ولا يزال– أحد أهم نقاط النقاش في جودة المحاسبة هو اكتشاف ومنع ممارسات إدارة الأرباح. وقد ظل الأدب المحاســبي لفترة من الزمن يُركز على أســلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق accrual–based earnings management باعتبارها هي المستخدمة في عمليات إدارة الأرباح، والتي تتم من خلال التأثير على عملية الاختيار المحاســبي لتحقيق الإدارة للأرباح المســتهدفة (Azzam et al., 2021; Doukakis, 2014; Ipino & Parbonetti, 2017). وقد قدمت دراسة Roychowdhury (2006) بشكل مفصل للأسلوب الآخر لإدارة الأرباح المتمثل في التلاعب في الأنشـــطة الحقيقية real activities manipulation، والذي يتم من خلال اتخاذ قرارات إدارية تختلف عن القرارات المثالية لظروف الشركة بغرض التأثير على الأرباح وليس بغرض تحقيق مصلحة الشركة.

وفي الحقيقة فإن ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، من ناحية، يسهل اكتشافها، ومن ناحية أخرى، يسهل تخفيضها من خلال إغلاق الكثير من أبواب تحقيقها عن طريق التعديلات المستمرة على معايير التقرير المالي الدولية، وزيادة المراقبة من جانب الأطراف الخارجية، مثل المراجع الخارجي. ويقابل هذه الحقيقة وضعًا معاكسًا بشكل كبير حول ممارسات التلاعب في الأنشطة الحقيقية التي يصعب الوقوف عليها، حيث أنها تتشابه مع القرارات الأخرى التي تتخذها الإدارة إدعاءً منها أنها لتحقيق أهداف الشركة، ولا يمكن القول بغير ذلك بدون دليل واضح على اتجاه نية الإدارة عند اتخاذها لمثل هذه القرارات (Almaharmeh et al., 2021; Azzam et al., 2021; Cohen & Zarowin, 2010; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016). وحيث أن الإدارة لا تستطيع الوصول إلى رقم الربح المستهدف من خلال الاعتماد على أسلوب واحد فقط من أسلوبي إدارة الأرباح، فقد كان من الطبيعي لجوئها إلى الاعتماد على كلا الأسلوبين معًا لتحقيق هذا الهدف، وهو ما يُطلق عليه المفاضلة أو المبادلة trade-off بين أسلوبي إدارة الأرباح، والتي يشار إليها أيضًا استراتيجية إدارة الأرباح.

وفي ضوء ذلك اتجهت الدراسات إلى مناقشة ومحاولة فهم العوامل التي تجعل الإدارة تعتمد على أسلوب منهما وتستكمل أهدافها من خلال الاعتماد المشترك على الأسلوب الآخر (Al-Haddad & Whittington, 2019; Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; Zang, 2011). وعقب تبني معايير التقرير المالي الدولية في العديد من الدول ظهر اتجاه بحثي يبحث في مدى تأثير تطبيق هذه المعايير –سواء اختياريًا أو الزاميًا– على ممارسات إدارة الأرباح. وفي البداية كان معظم هذه الدراسات يقوم بقياس هذا الأثر على أحد أسلوبي إدارة الأرباح، وخصوصًا إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق. وقد توصلت بعض هذه الدراسات إلى وجود انخفاض في إدارة الأرباح بعد حدوث هذا التبني (Christensen et al., 2015; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Nadhir & Wardhani, 2019) إلا أن هذه الأدلة التي تشير إلى حدوث انخفاض في

أحد أساليب إدارة الأرباح لا تعني بالضرورة الاستنتاج بأن هذه الأنشطة قد انخفضت استجابة لهذا التبني، والأمر الأكثر قبولًا ومنطقية هو أنه قد يكون قد حدث استبدال بين الاعتماد على هذا الأسلوب والتحول نحو الاعتماد على الأسلوب الآخر (Doukakis, 2014; Ho et al., 2015).

ومع الإدراك بصعوبة الكشف عن ممارسات التلاعب في الأنشطة الحقيقية مقابل سهولة اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، كان الادعاء أنه كلما زادت جودة المعايير المستخدمة في المحاسبة والتقرير المالي فإن إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق سوف تنخفض بشكل كبير، ولن تجد إدارة الشركة أمامها إلا اللجوء إلى المزيد من ممارسات التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وهو ما يعني ارتفاع هذه الممارسات مقابل الانخفاض في ممارسات الأسلوب الآخر. وفي ضوء ذلك أشارت نتائج بعض الدراسات السابقة إلى قيام الشركات باستبدال إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بالتلاعب في الأنشطة الحقيقية بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية (Almaharmeh et al., 2021; Cohen et al., 2008; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Ho et al., 2015; Ipino & Parbonetti, 2017).

ولكن لم يكن هذا الأمر هو السائد في نتائج الدراسات السابقة فقد توصل بعضها إلى عدم وجود استبدال بين أسلوبي إدارة الأرباح، وأن الوضع لم يتغير قبل وبعد هذا التبني، بل إن بعض هذه الدراسات توصل إلى استمرار نفس الاعتماد على أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق (Doukakis, 2014; Ipino & Parbonetti, 2017; van Tendeloo & Vanstraelen, 2005).

١.٢ مشكلة الدراسة:

يُعد التلاعب في بيانات التقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح مشكلة ذات أهمية للمساهمين والدائنين بل والاقتصاد الوطني أيضًا (Azzam et al., 2021). وإذا كان للتبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية تأثيرًا على إدارة الأرباح على أساس

الاستحقاق سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا فقد يكون له أيضا تأثير على التلاعب في الأنشطة الحقيقية. لذلك فانه من الأفضل دراسة أثر هذه التبني على كيفية الاعتماد على كلا الأسلوبين عند تحديد استراتيجية الشركة تجاه إدارة الأرباح، وليس الأثر على أسلوب واحد فقط، بغرض تقديم صورة أكثر وضوحًا وفهما حول هذه الاستراتيجية.

كما توصلت الدراسات السابقة إلى أن التأثير على عملية المفاضلة لا يمكن إرجاعها كاملة أن تبني معايير التقرير المالي الدولية، وإنما هناك بعض المتغيرات التنظيمية الأخرى المرافقة لهذا التبني يمكن أن يكون لها تأثيرًا أيضًا على هذا التبني، مثل حوكمة الشركات (Al-Haddad & Whittington, 2019; Azzam et al., 2021; Cohen et al., 2008; Mbir et al., 2020). وقد كان من أهم المتغيرات التنظيمية الأخرى المرفقة لهذا التبني في المملكة العربية السعودية هو لائحة حوكمة الشركات الإلزامية التي صدرت في بداية هذا التبني الإلزامي.

وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة حول تأثير معايير التقرير المالي الدولية على ممارسات إدارة الأرباح وكيفية الاعتماد على أسلوبي إدارة الأرباح، ومع التبني الإلزامي لهذه المعايير في المملكة العربية السعودية يبرز الدافع حول فحص درجة اعتماد الشركات السعودية على أسلوبي إدارة الأرباح معًا، قبل وبعد تبني هذه المعايير، وهل أدى هذا التبني إلى تغيير في استراتيجية هذه الشركات تجاه الوصول إلى رقم الربح المستهدف التقرير عنه في القوائم المالية أم لا، وهل بالفعل انخفض الاعتماد على أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في مقابل تزايد الاعتماد على ممارسات التلاعب في الأنشطة الحقيقية، أم لا.

وفي ضوء ذلك فان مشكلة الدراسة يمكن التعبير عنها من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية على استراتيجية إدارة الأرباح في الشركات؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس، مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي درجة ممارسة الشركات السعودية لكل من أسلوبي إدارة الأرباح؟
- ما هي منهجية الشركات السعودية في استخدام كلاً من أسلوبي إدارة الأرباح في نفس الوقت؟
- ما هي العوامل المؤثرة على استراتيجية والتكامل بين أسلوبي إدارة الأرباح في الشركات السعودية؟
- كيف يمكن المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح في الشركات السعودية؟
- ما هو أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح في الشركات السعودية؟
- ما هو أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح في الشركات السعودية؟
- ما هو الأثر الوسيط للائحة حوكمة الشركات السعودية لأثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح في الشركات السعودية؟

١.٣ هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في دراسة أثر معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح في الشركات السعودية.

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- توضيح منهجية استخدام كلاً من التلاعب في الأنشطة الحقيقية مع إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في نفس الوقت.
- توضيح العوامل التي تعتبر بمثابة قيود أو تكاليف على استخدام التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق.
- بيان كيفية المفاضلة بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في نفس الوقت.

– قياس أثر التكاليف المرتبطة مع التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق على المفاضلة بينهما وتأثير الرافعة المالية على ذلك بالتطبيق على الشركات السعودية.

– توضيح أثر معايير التقرير المالي الدولية على عملية المفاضلة بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق.

– قياس الأثر الوسيط لصدور لائحة حوكمة الشركات السعودية (٢٠١٧) لأثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح في الشركات السعودية؟

١.٤ أهمية الدراسة:

تساهم الدراسة الحالية من الناحية النظرية في إثراء المكتبة العربية حول عملية المفاضلة بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في ضوء تكاليف استخدام كل أسلوب منهما واثر التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية على هذه المفاضلة، أخذًا في الاعتبار الأثر الوسيط للائحة حوكمة الشركات السعودية (٢٠١٧)، حيث تعتبر هذه الدراسة هي الأولى – في حدود علم الباحث– التي تقوم بقياس هذا الأثر في الشركات السعودية. وبهذا الشكل فإنها تساهم في سد الفجوة الموجودة حالياً حول هذا الأثر في البيئة العربية بالتطبيق على بيانات الشركات السعودية.

كما تعمل هذه الدراسة على تطوير المعرفة في سياق الاقتصادات النامية، حيث أن مثل هذه الاقتصادات لها طابعها الفريد من حيث البيئة الاقتصادية والاجتماعية، كما تحدد مدى دقة الأدلة المستمدة من سيقات الاقتصادات المتقدمة، والتي لا تزال محدودة ومختلطة.

وبدلًا من قياس أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على كل أسلوب من أسلوبي إدارة الأرباح على حدة، تستخدم الدراسة الحالية أسلوب المعادلات الآنية Simultaneous equations models بغرض الوقوف بشكل أكثر دقة على عملية المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، وليس مجرد فقط الأثر على أحد الأسلوبين دون الأخذ في الاعتبار الاعتماد

على الأسـلوب الآخر. ويؤدي هذا إلى جعل الدليل المقدم في الدراسـة الحالية أكثر شـمولًا كونه يدرس استراتيجية الشركة تجاه إدارة الأرباح وليس أحد أسلوبيها فقط.

وقد كان جزءً من الأدلة المتوفرة حاليًا حول أثر معايير التقرير المالي الدولية مستمدًا في بعض الدراسـات السـابقة من خلال القيام بدراسـة مقارنة بين مجموعة من الدول التي طبقت هذا المعايير (Ahmed et al., 2013; Barth et al., 2008; Capkun et al., 2016; Doukakis, 2014; Ipino & Parbonetti, 2017). إلا أن هذه النوعية من الدراسـات لا يمكنها الوقوف على هذا الأثر بشـكل صـادق وعادل، لاختلاف هذه الدول في الكثير من العوامل التنظيمية، وكذلك عوامل التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية، مثل النظام القانوني الذي تتبعه الدولة، ودرجة حماية المسـتثمرين، وكفاءة سـوق المـال، وغيرهـا (Brüggemann et al., 2013; Christensen et al., 2013; Daske et al., 2008; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Oz & Yelkenci, 2018; Sellami & Fakhfakh, 2013; van Tendeloo & Vanstraelen, 2005; Zéghal et al., 2011). وهذا الأمر يدفع نحو قياس هذا الأثر في كل دولة على حدة، لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تقوم بدراسة أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في دولة واحدة هي المملكة العربية السـعودية؛ الأمر الذي يجعل نتائجها أكثر دقة وواقعية وتشـخيصًـا للواقع الخاص باسـتراتيجية إدارة الأرباح في الشـركات السعودية.

أما من الناحية التطبيقية فتعد نتائج هذه الدراسـة مفيدة لكل من الدائنين أو مقدمي التمويل للشركة وكذلك المشرعين والمنظمين وواضـعي السياسات في عملية رصد واكتشاف العوامل المسببة لممارسة إدارة الأرباح بصورة أكثر تفصيلاً واكثر دقة، بحيث تساعدهم في العمل على إيجاد الوسائل والأدوات والنظم التي تعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. كما تعمل على توضـيح بعض منافع تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، وكذلك بعض

آثارها التي لم تكن مقصودة من واضعي السياسات في المملكة العربية السعودية، والتي تمثلت في زيادة الاعتماد على التلاعب في الأنشطة الحقيقية.

١.٥ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على مراجعة وتحليل الأدب المحاسبي المتعلق بالعوامل المؤثرة على المفاضلة بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وكذلك تأثير معايير التقرير المالي الدولية على هذه المفاضلة، وكذلك الأثر الوسيط لحوكمة الشركات على هذه المفاضلة. وبناء على ذلك يتم بناء نموذج لقياس أثر العوامل المؤثرة على كلا أسلوبي إدارة الأرباح وعلى المفاضلة بينهما وتأثير معايير التقرير المالي الدولية وحوكمة الشركات على ذلك. بالإضافة إلى ذلك فقد تم تطبيق النموذج المقترح على البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية للشركات السعودية غير المالية خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٢٠م.

١.٦ تقسيم الدراسة:

يهدف الجزء التالي إلى بيان الجوانب النظرية المتعلقة بمعايير التقرير المالي الدولية، والمفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، وتأثير معايير التقرير المالي الدولية على هذه المفاضلة، يلي ذلك يتم استعرض الدراسات السابقة وتحليل نتائجها لصياغة فروض الدراسة، ثم بعد ذلك توضيح لمنهجية الدراسة والنموذج التطبيقي باستخدام نماذج المعادلات الآنية، ثم تحليل ومناقشة النتائج واختبار الفروض، والتي بناء عليها يتم عرض نتائج وتوصيات الدراسة، مع إدراج قائمة المراجع في القسم الأخير من الدراسة.

٢. الجوانب النظرية للدراسة:

٢.١ معايير التقرير المالي الدولية:

مر إصدار معايير دولية للمحاسبة بمرحلتين رئيسيتين، بدأت المرحلة الأولى منهما في العام ١٩٧٣م عندما تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) بغرض العمل على حدوث تقارب في

الممارسة المحاسبية، وقد تم ذلك من خلال إصدار مجموعة من معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IAS). ومع بداية القرن الحادي والعشرين وتنامي أهمية هذه المعايير، تحولت اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) في العام ٢٠٠١م، وهو ما يمثل بداية المرحلة الحالية للمعايير الدولية. ويقوم هذا المجلس إصدار معايير التقرير المالي الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS).

وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية خلال فترة وجودها ٤١ معيارًا، لا يزال ساريًا منها ٢٤ معيارًا، حتى الآن، وفي نفس الوقت فقد أصدر مجلس معايير التقرير المالي ١٧ معيارًا، كلها سارية ما عدا المعيار ٤ الذي حل محله المعيار ١٧. وفي الدراسة الحالية فان عبارة "معايير التقرير المالي الدولية" يُشير إلى كلا النوعين من المعايير سارية المفعول الآن.

ويتم بناء المعايير المحلية من خلال الاعتماد على القواعد، لذلك يطلق عليها المعايير على أساس القواعد rules-based standards، أو المعايير الموجهة لأصحاب المصلحة stakeholders orientation. أما المعايير الدولية فيتم بناؤها من خلال الاعتماد على المبادئ، لذلك يطلق عليها المعايير على أساس المبادئ principles-based standards، أو المعايير الموجهة للمساهمين stockholders orientation. وقد كان اعتماد المعايير الدولية على المبادئ هو الذي جعلها تحظى بقبول تطبيقها على المستوى العالمي (Doukakis, 2014; Sellami & Fakhfakh, 2013; Zéghal et al., 2011)، وذلك لأنها تركز على جوهر المعاملات بدلًا من شكلها (Ho et al., 2015).

لقد كان الهدف من معايير التقرير المالي الدولية تحسين أو رفع مستوى جودة التقارير المالية، لذلك عمدت هذه المعايير إلى تقليل البدائل المتاحة للاختيار من بين السياسات المحاسبية، والاقتصار فقط على تلك التي تضمن تحديدا أفضل لأداء الشركة ومركزها المالي (Barth et al., 2008). وفي ضوء ذلك ينبغي أن يكون هناك تحسن في جودة التقارير

المالية إذا تمكنت هذه المعايير من الحد من الاختيار الإداري الانتهازي opportunistic discretion عند تحديد الأرقام المحاسبية.

ومن هذا المنطلق فإنه تكاد تتفق نتائج الدراسات السابقة على وجود تحسين في العديد من الجوانب المحاسبية نتيجة تطبيق معايير التقرير المالي الدولية مثل تحسن المحاسبة بصفة عامة (Barth et al., 2008; Chen et al., 2010)، وتحسين جودة التقارير المالية (Doukakis, 2014)، وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي (Barth et al., 2008; Houqe et al., 2012)، وتحسين جودة الأرباح (Nadhir & Wardhani, 2019)، وتحسين بيئة معلومات الشركة (Houqe et al., 2012)، وتحسين دقة الأرقام المحاسبية (Ball, 2006)، وتحسين أو زيادة عملية التزامن في الاعتراف في الخسائر أو التوقيت المناسب (Christensen et al., 2015)، وزيادة ملاءمة الأرقام المحاسبية (Barth et al., 2008; Christensen et al., 2015)، وزيادة إمكانية (Doukakis, 2014). ليس هذا وفقط بل وثقت بعض الدراسات السابقة أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية له تأثيرات إيجابية على جوانب أخرى عديدة، والتي منها على سبيل المثال تخفيض عدم تماثل المعلومات (Daske et al., 2008; Doukakis, 2014)، وتخفيض تكلفة حقوق الملكية (Daske et al., 2008; Ipino & Parbonetti, 2017)، وتحسين شفافية الأسواق المالية (Daske et al., 2008; Doukakis, 2014)، وتخفيض خطر انهيار سعر سهم الشركة (DeFond et al., 2015)، وتحسين دقة توقعات المحللين الماليين، وتقليل تشتت تلك التوقعات، وزيادة عدد المحللين الماليين المتابعين لاسهم الشركة (Ipino & Parbonetti, 2017)، ووجود تحسينات في السيولة (Daske et al., 2008)، وزيادة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Ipino & Parbonetti, 2017).

ويُعد اعتماد معايير التقرير المالي الدولية من أهم التغييرات التنظيمية في إعداد التقارير المالية في جميع أنحاء العالم بداية القرن الحادي والعشرين، وحتى الآن. وقد تبنت الكثير من دول العالم معايير التقرير المالي الدولية، وتخلت عن معاييرها المحلية، على

ســـبيل المثال كان اعتماد هذه المعايير في ٢٠٠٥م في دول الاتحاد الأوروبي جزء أن من مبادرة أوسع لتحسين الخدمات Financial Services Action Plan (FSAP)، والتي تم إطلاقها في أواخر تســعينيات القرن العشــرين بهدف تحســين أســواق المال من خلال زيادة الإفصــاح المالي وتحسين نظم حوكمة الشركات (Doukakis, 2014). وقد صــاحب ذلك وتلاه القيام بنفس الأمر في الكثير من دول العالم. وقد حذت المملكة العربية الســعودية حذو هذه الدول من خلال اعتماد مجلس إدارة الهيئة الســـعودية للمحاســـبين القانونيين[١] في اجتماعه العاشــر للدورة الســادســة المنعقد في ١٤٣٣/٣/٢٦هـ الموافق ٢٠١٢/٢/١٨م خطة التحول إلى معـايير التقرير المـالي الـدوليـة، على أن يبـدأ التطبيق الفعلي ابتـداءً من عـام ٢٠١٧م.

٢.٢ أسلوبي إدارة الأرباح:

يمثل رقم الربح المعلن عنه في التقارير المالية أحد أهم البيانات المالية، حيث أنه يمثل مقياسًـا رئيسًـا لتقييم أداء الشـركة وفريقها الإداري (Al-Haddad & Whittington, 2019; Azzam et al., 2021; Capkun et al., 2016; Dechow et al., 2010). لذلك فانه يوجد دائمًا لدى المديرين العديد من الدوافع والحوافز للتلاعب في هذا الرقم، لذلك يُشـير مفهوم إدارة الأرباح بصـفة عامة إلى تدخل إدارة الشـركة في تحديد رقم الربح الظاهر في القوائم المالية بغرض التأثير على استنتاجات وقرارات مستخدمي هذه القوائم بالشكل الذي يحقق منافع أو مصـالح محددة لإدارة الشـركة (Beuselinck et al., 2019; Beyer et al., 2019).

وعادة ما يتم تحقيق أهداف إدارة الأرباح من خلال أســلوبين. يتمثل الأســلوب الأول في إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق accrual-based earnings management، وذلك من خلال الاستفادة من المرونة المتاحة في عملية الاختيار من بين السياسات والطرق المحاسـبية المتاحة في معايير التقرير المالي الدولية، لتحقيق الأرباح المسـتهدفة. وبناء عليه

[١] تسمى الآن "الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين".

فان إدارة الأرباح على أســـاس الاســـتحقاق تحاول "إخفاء" الأداء الاقتصـــادي الحقيقي (Doukakis, 2014). وقد كان التركيز الأســـاس والرئيس للدراســـات الســـابقة على هذا الأســـلوب من إدارة الأرباح لفترة من الزمن (Beuselinck et al., 2019; Beyer et al., 2019; Ho et al., 2015; Ipino & Parbonetti, 2017; Jones, 1991; Kothari et al., 2005). ويتم أحيانًا الإشـارة إلى هذا الأسـلوب بإدارة الأرباح المحاسـبية أو الوهمية أو المصطنعة.

وعادة ما تتم هذه العملية من خلال حســـابات الاســـتحقاق accruals الناتجة عن تطبيق أســـاس الاســـتحقاق، والتي تشـــتمل على كل من المقدمات والمســـتحقات. لذلك فقد اعتمدت النماذج التي قدمتها الدراسـات السـابقة لقياس إدارة الأرباح على أسـاس الاسـتحقاق بالاعتماد على حسابات الاستحقاق الاختيارية discretionary accruals، وهي الحسابات التي يُتاح بشـــأنها عدة بدائل لتحديد قيمتها وتســـتطيع إدارة الشـــركة الاختيار من بين هذه البدائل، وبالتالي يُتاح لها حرية أو مرونة في تحديد قيم هذه الحسابات (Dechow et al., 2010). مثال ذلك فانه يتوافر أمام إدارة الشـركة العديد من الطرق المحاسـبية لتحديد قيمة مصروف الاستهلاك ومخصص الديون المشكوك فيها.

أمـا الأســـلوب الثـاني فهو التلاعـب في الأنشـــطـة الحقيقـة real activities manipulation، من خلال تعديل الأرباح المفصـح عنها في اتجاه معين، عن طريق تغيير في كل من توقيت وهيكلية الأنشطة، لتكون أقل من مستوى الأعمال الأمثل suboptimal– business consequences نتيجـة الخروج عن قرارات أو ظروف التشـــغيـل المثـاليـة optimal operational decisions (Roychowdhury, 2006; Zang, 2011). ويتم أحيانًا الإشـــارة إلى هذا الأســـلوب بإدارة الأرباح من خلال الأنشـــطة الحقيقية أو المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح.

والأنشطة أو القرارات محل التلاعب يمكن أن تكون نشاطاً واحداً أو عدة أنشطة. ففي مجال الأنشـطة التشـغيلية فانه يمكن تخفيض أسـعار المبيعات، أو المبالغة أو الإفراط في

الإنتـاج أو المخزون overproducing inventory لزيـادة مخزون آخر الفترة بغرض تخفيض تكلفة البضـــاعة المباعة، أو تخفيض المصـــرفات الاختيارية discretionary expenditures مثل مصـــروفات البيعية والتســـويقية والعمومية والإدارية، ومصـــروفات الصـيانة والتدريب. وفي مجال الأنشـطة الاسـتثمارية فيمكن التلاعب في مبيعات الأصـول الرأسـمالية، وفي مجال الأنشـطة التمويلية يمكن اسـتخدام المشـتقات المالية (Cohen & Zarowin, 2010; Roychowdhury, 2006).

ويُعد فحص التلاعب في الأنشـــطة الحقيقية أمرًا بالغ الأهمية، لأن المديرين الذين يعتمدون عليه يكونوا أكثر تركيزًا على أرباح الفترة الحالية أكثر من تركيزهم على الأرباح المستقبلية، وهو ما يجعل له تأثيرات مباشرة على التدفقات النقدية المستقبلية، (Doukakis, 2014; Ho et al., 2015; Ipino & Parbonetti, 2017)، والأداء التشـغيلي اللاحق (Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; Cohen & Zarowin, 2010; Roychowdhury, 2006)، وقيمة الشـركة (Zang, 2011)، مقارنة بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق.

وعند المقارنة بين كلا الأسـلوبين فان إدارة الأرباح على أسـاس الاسـتحقاق أكثر احتمالًا لأن يتم اكتشـافها من قبل المراجع الخارجي مما يعرض إدارة الشـركة للتقاضـي، في حين أن التلاعب في الأنشطة الحقيقية لا يُعد انتهاكًا لمعايير التقرير المالي الدولية، ومن ثم فانه أقل عرضـة للاكتشـاف، لذلك فان التلاعب في الأنشـطة الحقيقية يعتبر الأكثر تفضـيلًا (Cohen & Zarowin, 2010; Doukakis, 2014; Gunny, 2010; Ipino & Parbonetti, 2017; Zang, 2011).

٢.٣ استراتيجية إدارة الأرباح:

يتم اسـتخدام عبارة "اسـتراتيجية إدارة الأرباح" في الدراسـة الحالية للإشـارة إلى الكيفية التي تقوم بها إدارة الشـركة التأثير على رقم الربح المنشـور، من خلال إدارة الأرباح على أسـاس الاسـتحقاق والتلاعب في الأنشـطة الحقيقية. وحيث أنه من الصـعب على إدارة

الشـركة تحقيق الأرباح المسـتهدفة من خلال اسـتخدام أسـلوب واحد منهما، فإنها تلجأ إلى الاعتماد على كلا الأسلوبين معًا، ويتم ذلك أما بالتزامن أو بالاشتراك بينهما.

ويُقصـد بالقرار المتزامن simultaneous decision أن تعتمد اسـتراتيجية إدارة الأرباح على اسـتخدام أسـلوبي إدارة الأرباح معاً وفي نفس الوقت أو بشـكل متزامن، وذلك على اعتبار انهما ذا طبيعة متزامنة simultaneous nature (Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; Ipino & Parbonetti, 2017; Zang, 2011). أمـا القرار المشـترك joint decision فيُقصـد به أن تقوم اسـتراتيجية إدارة الأرباح على اسـتخدام أحد أسـلوبي إدارة الأرباح فترة من الزمن ثم الاعتماد على الأسلوب الآخر باقي الوقت بغرض اسـتكمال أهداف الإدارة من عملية إدارة الأرباح. وهو ما يعني قيام الشـركة بعملية اسـتبدال substitute بين أسـلوبي إدارة الأرباح، وهو ما يُطلق عليه أيضـاً تأثير الاسـتبدال sequential effect أو التعويض أو المفاضـلة trade–off بين أسـلوبي إدارة الأرباح، أي يتم اسـتخدام الأسـلوبين كمكملين وليس بـديلين complementary rather than substitutes يتم الاختيـار من بينهمـا (Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; Zang, 2011). ويعتبر هـذا القرار هو الأكثر منطقية وقبولًا، وهو موضع الاهتمام في الدراسة الحالية.

ويحدث الاسـتبدال أو المفاضـلة بين أسـلوبي إدارة الأرباح بسـبب الطبيعة المتتابعة أو المتسـلسـلة لأسـلوبي إدارة الأرباح sequential nature of earnings management methods. حيث أن التلاعب في الأنشـطة الحقيقية يقوم بتغيير توقيت و/أو هيكلة العمليات أو المعاملات، خلال السـنة المالية، فانه بعد نهاية الفترة المالية، تقوم الإدارة باسـتخدام أسـلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق عند إعداد القوائم المالية بغرض تحقيق رقم الربح المستهدف من خلال تعديل المقدار الذي تحقق خلال العام بالتلاعب في الأنشـطة الحقيقية. أي أن التـلاعـب فـي الأنشـطـة الـحـقـيـقـيـة يـتـم قـبـل إدارة الأربـاح عـلـى أسـاس الاسـتـحـقـاق(Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Ipino & Parbonetti, 2017; Zang, 2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩).

٢.٤ تكاليف المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

يعتمد ميل الشركات إلى استخدام إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق مقابل التلاعب في الأنشطة الحقيقية على حسب قدرتها على استخدام كل أسلوب بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة مع كل منهما (Azzam et al., 2021; Ho et al., 2015; Ipino & Parbonetti, 2017)، وذلك لأن كلا الأسلوبين يعتبران من الأنشطة المكلفة costly activities. وتعتبر هذه التكاليف بمثابة قيود constraints على استخدام كل أسلوب منهما، ومن ثم تفضيل الأسلوب الآخر. وفيما يلي بيان للتكاليف المرتبطة مع كل أسلوب منهما.

٢.٤.١ تكاليف استخدام أسلوب التلاعب في الأنشطة الحقيقية:

يرتبط مع استخدام أسلوب التلاعب في الأنشطة الحقيقية أربعة أنواع من التكاليف هي:

٢.٤.١.١ الحصة السوقية أو الميزة التنافسية:

تتمتع الشركات الرائدة market leaders بالعديد من المزايا التنافسية في السوق أكثر من الشركات غير الرائدة أو التابعة followers، بسبب ارتفاع خبراتها التراكمية، وارتفاع قدرتها على الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والمساومة مع العملاء والموردين، كما يزيد الاهتمام بها من جانب المستثمرين، وكذلك يرتفع قدرتها في التأثير على المنافسين. لذلك فان مديري هذه الشركات يرون أن التلاعب في الأنشطة الحقيقية يمكن أن يكون أقل تكلفة في تأثيره على ميزتهم التنافسية (Zang, 2011؛ عبدالمجيد, ٢٠١٩).

٢.٤.١.٢ الصحة أو الحالة المالية للشركة:

تمثل الصحة أو الحالة المالية the financial health للشركة أحد قيود أو تكاليف التلاعب في الأنشطة الحقيقية، حيث أن تحسنها يمكن أن يُشجع إدارة الشركة على التلاعب في الأنشطة الحقيقية دون الخوف من تأثير ذلك على أداء الشركة (Zang, 2011؛ عبدالمجيد, ٢٠١٩).

٢.٤.١.٣ الملكية أو الاستثمار المؤسسي:

يؤدي زيادة نسبة المستثمرين المؤسسيين institutional investors في الشركة إلى خضـــوعها لمراقبة بشـــكل مكثف وعال من قبل هؤلاء المســـتثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى صـــعوبة قيام المديرين بالتلاعب في الأنشـــطة الحقيقية، لأن هؤلاء المســـتثمرين يكونوا في العادة أكثر تطوراً واطلاعاً وفهماً للآثار طويلة الأجل للقرارات التشـــغيلية للشـــركة، كما أن لديهم القدرة والموارد اللازمة لرصـــد وضـــبط القرارات الإدارية والتأثير عليها، مقارنة بالمستثمرين الآخرين (Roychowdhury, 2006; Zang, 2011؛ عبدالمجيد, ٢٠١٩).

٢.٤.١.٤ الدوافع الضريبية:

يكون صافي القيمة الحالية لمصروفات الضريبة المرتبطة مع التلاعب في الأنشطة الحقيقية أعلى من تلك المرتبطة مع إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق ، نظراً لأن التلاعب في الأنشـــطة الحقيقية يعتبر مكلف بســـبب الحوافز أو الدوافع الضـــريبية، وذلك لأن هذه الأنشـــطة قد تكون خاضـــعة لمســـتوى أعلى من المطابقة الضـــريبية الدفترية book–tax conformity أكثر من إدارة الأرباح على أســاس الاســتحقاق (Zang, 2011؛ عبدالمجيد, ٢٠١٩).

٢.٤.٢ تكاليف استخدام أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق:

يرتبط مع استخدام أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق نوعين من التكاليف هما:

٢.٤.٢.١ الرقابة الدقيقة من الأطراف الخارجية:

تعتبر الرقابة الدقيقة scrutiny من جانب الأطراف الخارجية مثل المراجع الخارجي والجهات الإشرافية والرقابية والتشريعية بمثابة قيداً على استخدام أسلوب إدارة الأرباح على أســاس الاســتحقاق، فمثلا قد يصــعب على إدارة الشــركة إقناع المراجع الخارجي ذو الجودة العالية بتقديراتها المحاسبية المتحفظة، وذلك مقارنة بالمراجع الخارجي ذو الجودة المنخفضة. اضـف إلى ذلك فان إدارة الشـركة قد تجد أنه من المحتمل أن يتم اكتشـاف ممارسـات إدارة الأرباح على أســـاس الاســـتحقاق اذا قام المشـــرعون أو المنظمون regulators بتشـــديد

heighten عملية الرقابة على الممارسة المحاسبية (Doukakis, 2014; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Ho et al., 2015; Zang, 2011). ويتم في العادة استخدام ثلاثة مقاييس لقياس تكلفة الرقابة الدقيقة من الأطراف الخارجية، هي نوع المراجع الخارجي وطول فترة المراجعة بواسطة نفس المراجع الخارجي وتطبيق قانون الحوكمة (Zang, 2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩).

٢.٤.٢.٢ المرونة المتاحة في النظام المحاسبي:

تمثل المرونة المتاحة في النظام المحاسبي للشركة قيداً على استخدام أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق. فاذا قامت الشركة، علي سبيل المثال، بتطبيق طرق وسياسات محاسبية صارمة aggressive accounting assumptions في الفترات المحاسبية السابقة، فانه بدون توافر المرونة المحاسبية الكافية لن تستطيع إدارة الأرباح من خلال حسابات الاستحقاق في الفترة الحالية، نظراً لارتفاع خطر إمكانية الاكتشاف من جانب المراجع الخارجي، وخطر مخالفة أو انتهاك معايير التقرير المالي الدولية(Zang, 2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩). ويتم في العادة استخدام مقياسين لقياس تكلفة المرونة المتاحة في النظام المحاسبي، هما إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في السنوات السابقة وطول دورة التشغيل (Zang, 2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩).

٢.٥ دور معايير التقرير المالي الدولية في المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

بالنسبة لأثر معايير التقرير المالي الدولية على إدارة الأرباح فإنه يمكن تناولها من جانبين، يتمثل الأول منهما في مدى تأثير هذه المعايير على درجة أو حجم إدارة الأرباح، أما الجانب الثاني فيتعلق بتأثير هذه المعايير على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح.

٢.٥.١ أثر معايير التقرير المالي الدولية على درجة أو حجم إدارة الأرباح:

اختلفت نتائج الدراسات السابقة حول أثر معايير التقرير المالي الدولية على درجة أو حجم إدارة الأرباح إلى رأيين.

الرأي الأول: تؤدي معايير التقرير المالي الدولية إلى تخفيض درجة أو حجم إدارة الأرباح:

يوجد العديد من الأسـباب التي تجعل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية تؤدي إلى تحسين جودة المحاسبة ومن ثم تخفيض إدارة الأرباح كأحد جوانب هذا التحسين، وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:

١. تعتبر معايير التقرير المالي الدولية معايير أكثر صـرامة، حيث تقوم بإلغاء بدائل محاسبية معينة، وتخفيض الخيارات المحاسبية accounting options، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض المرونة المتاحة أمام المديرين للاختيار من بين السـياسـات المحاسـبية، وتقليل عمليات التقدير الإداري، وهو ما يؤدي إلى تخفيض ممارسـات إدارة الأرباح. كما أن هذه المعايير تعتبر أكثر صـرامة حتى في الدول ذات النظم القانونية القوية (Ahmed et al., 2013; Almaharmeh et al., 2021; Barth et al., 2008; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Ho et al., 2015; Ipino & Parbonetti, 2017; Lee & Swenson, 2011; Oz & Yelkenci, 2018).

٢. نظرًا لأن معايير التقرير المالي الدولية قائمة على المبادئ، فانه من المحتمل أن يكون التحايل عليها أكثر صعوبة. على سبيل المثال، فإنه في ظل هذه المعايير يصعب تجنب الاعتراف ببعض الالتزامات من خلال إعادة هيكلة المعاملات. كما أن هذه المعايير تركز على جوهر المعاملات أكثر من شـكلها، الأمر الذي يجعل من غير المرجح أن يقوم المديرين بإعادة هيكلة المعاملات بغرض تغيير شكل المعاملات دون أن يؤثر ذلك على جوهرها (Barth et al., 2008; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Ho et al., 2015; Ipino & Parbonetti, 2017).

٣. تسـمح معايير التقرير المالي الدولية باسـتخدام بعض القياسـات أو التقديرات measurements، مثل تلك المرتبطة مع استخدام القيمة العادلة، والتي تعكس أداء الشـركة ومركزها المالي بشـكل أفضـل من المعايير المحلية، ومن ثم تحسـين جودة

المحاسبة (Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Ho et al., 2015; Ipino & Parbonetti, 2017).

٤. توصلت الدراسات السابقة –كما سبق بيانه– إلى أن تبني معايير التقرير المالي الدولية يساعد على تحسين العديد من الجوانب المحاسبية، مثل دقة الأرقام المحاسبية وجودة الأرباح وجودة الإفصاح المحاسبي (Barth et al., 2008; Houqe et al., 2012). وكلما زادت جودة الإفصاح والشفافية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة القدرة على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح وهو ما يؤدي إلى تقليل حوافز الإدارة نحو القيام بها (Doukakis, 2014).

بالإضافة إلى ما سبق، يرى Doukakis (2014) أنه على الرغم من صعوبة اكتشاف التلاعب في الأنشطة الحقيقية، فإن زيادة مستوى الإفصاح بموجب معايير التقرير المالي الدولية يمكن أن يمكن سلطات أسواق المال والمحللين الماليين والمستثمرين من تحديد الإجراءات التي تنحرف عن الممارسات التشغيلية أو العادية بسهولة. ويدعم هذا الرأي نتائج بعض الدراسات السابقة مثل Barth et al. (2008); Christensen et al. (2015); Ferentinou and Anagnostopoulou (2016); Ho et al. (2015); Nadhir and Wardhani (2019).

الرأي الثاني: لا تؤدي معايير التقرير المالي الدولية إلى تخفيض درجة أو حجم إدارة الأرباح:

على الجانب الآخر يوجد العديد من الأسباب التي تجعل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية لا يؤثر على إدارة الأرباح أو يجعلها تؤدي إلى زيادتها بدلًا من تخفيضها، وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:

١. يمكن أن تلغي معايير التقرير المالي الدولية بعض البدائل المحاسبية الأكثر ملائمة لبيان أداء الشركة ومركزها المالي، الأمر الذي يعني إجبار مديري هذه الشركات على

اســـتخدام البدائل التي أقرتها المعايير والتي قد تكون قد تكون أقل ملائمة، مما يؤدي إلى تخفيض جودة المحاسبة، ومن ثم زيادة إدارة الأرباح (Barth et al., 2008).

٢. نظرًا لأن معايير التقرير المالي الدولية معايير مبنية على المبادئ، فإنها تفتقر بطبيعتها إلى إرشادات التنفيذ التفصيلية، وبالتالي فإنها أقل تحديدًا، أي ذات مرونة متأصلة أو طبيعية inherent flexibility تسـمح بوجود بدائل للسـياسـات المحاسـبية مقارنة بالمعايير المحلية. وهذا يتطلب من المديرين والمراجعين ممارســـة المزيد من الحكم الشـخصـــي عند تطبيق هذه المعايير ويعتبر هذا هو السـبب الرئيسـي لحدوث إدارة الأرباح (Azzam et al., 2021; Barth et al., 2008; Doukakis, 2014; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Ho et al., 2015; Ipino & Parbonetti, 2017). ومن الأمثلة على المرونة في معايير التقرير المالي الدولية ما توصـــل إليه (Doupnik & Richter, 2003) حول تفســـير معنى كلمة probable وكلمة material يكون لدى المحاســـبين الألمان أكثر تحفظًا من المحاسبين في المملكة المتحدة.

٣. إن سماح معايير التقرير المالي الدولية باستخدام التقديرات أو القياسات المحاسبية يدعم فكرة أن عملية الاختيار الإداري لا تزال متاحة في ظل هذه المعايير. ومع الجمع بين المرونة المتأصلة في هذه المعايير والتقديرات المحاسبية تزيد نسبة الغموض vague في بعض هذه المعايير، ويزداد ما يســـمى الخيارات العلنية والســـرية overt and covert options، ومن ثم زيادة صعوبة استخدام هذه المعايير (Ahmed et al., 2013; Ball et al., 2003; Barth et al., 2008; Capkun et al., 2016; Doukakis, 2014).

وفي ضـــوء ذلك فإن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية قد لا يؤدي إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، بل قد يوفر فرص أفضل للشركات لإدارة أرباحها bbb(Capkun et al., 2016; Daske et al., 2008; Nobes, 2006). ويدعم هذا الرأي نتائج

مجموعة من الدراسات السابقة مثل Callao and Jarne (2010); Capkun et al. (2016); Daske et al. (2008); Ipino and Parbonetti (2017); van Tendeloo and Vanstraelen (2005).

وفي نهاية هذا الجزء، يرى الباحث أن الرأي الثاني يعتمد على مبررات أو أسباب يمكن الرد عليها أو تقديم وجهات نظر مختلفة معها، كما أن معظمها وردت في دراسات تمت في بداية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، ولا يمكن القول باستمرار هذه المبررات أو هذه الأسباب أو التفسيرات حتى الوقت الحالي. ومن ثم فان الرأي الأول هو الأكثر قبولًا ومنطقية، وهو أن معايير التقرير المالي الدولية تؤدي إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، لكن ينبغي الأخذ في الاعتبار أن معايير التقرير المالي الدولية قد لا تكون كافية وحدها للتأثير على إدارة الأرباح، وإنما يجب مراعاة بعض العوامل الأخرى المصاحبة.

٢.٥.٢ أثر معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

تُشير نتائج بعض الدراسات السابقة إلى أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية يؤثر على عملية المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح من جانبين معًا وفي نفس الوقت، يتمثل الجانب الأول منهما في تخفيض الاعتماد على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وذلك نتيجة الحد من الاختيار الإداري، بسبب تقليل التفسير الانتهازي لهذه المعايير، ومن ثم تخفيض الاعتماد على التلاعب في حسابات الاستحقاق للتأثير على رقم الأرباح، كما يعود ذلك أيضًا إلى زيادة المراجعة الخارجية، ويؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق. في حين يتمثل الجانب الآخر في زيادة الاعتماد على التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وذلك لأن هذه الأنشطة لا يمكن فصلها أو تميزها عن الأنشطة العادية للشركة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لا يتم مراجعتها من جانب المراجع، ومن ثم فلا يمكن الكشف عنها أو الجزم بأنها تمت بغرض التأثير فقط على الأرباح وليس لصالح الشركة (Azzam et al., 2021; Doukakis, 2014; Ewert & Wagenhofer, 2005; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Ho et al., 2015).

ويتم الإشارة إلى هذا التأثير المشترك على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح باسم تأثير الاستبدال substitution effect، حيث يتم استبدال إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بالتلاعب في الأنشطة الحقيقية. معنى ذلك أنه سوف تختلف العلاقة بين الأسلوبين بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية عما كانت عليه قبل التطبيق.

إلا أنه في هذا السياق يجب ملاحظة أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية يؤدي بالضرورة إلى زيادة مقدار حسابات الاستحقاق. على سبيل المثال يسمح معيار IFRS 1 بإعادة تقييم الأصول باستخدام القيمة العادلة، وهو ما يؤدي إلى زيادة قيمة حسابات الاستحقاق وينبغي مراعاة ذلك عنده دراسة أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على مقدار الاستبدال في ممارسات إدارة الأرباح (Ipino & Parbonetti, 2017).

لذلك فان القول بتزايد الاعتماد على التلاعب في الأنشطة الحقيقية، مقابل تخفيض الاعتماد على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، لا يمكن أن يكون هو السائد دائمًا، لأن مقدار التلاعب في الأنشطة الحقيقية يؤدي إلى تحقيق جزء فقط من تخطيط الإدارة لرقم الربح المستهدف، وهو ما قد يؤدي إلى تزايد اعتمادها على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق. أو بعبارة أخرى، نظرًا لأن التلاعب في الأنشطة الحقيقية يكون سابقًا وخلال الفترة، وأن إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق يكون لاحقًا ومكملًا لرقم الربح المحاسبي المستهدف، فإنه لا يمكن القول أنه سيكون دائمًا أقل. ويُشير ذلك إلى أن تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح هو قضية تجريبية مفتوحة تتطلب المزيد من الدراسة.

٢.٦ دور حوكمة الشركات في التأثير على العلاقة بين تطبيق معايير التقرير المالي الدولية والمفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

يُشير بعض الباحثين بعد عرض نتائج دراستهم، أنهم غير قادرين على تحديد ما إذا كانت التغيرات (سواء بالزيادة أو التخفيض) في إدارة الأرباح يمكن إرجاعها بالكامل إلى تطبيق معايير التقرير المالي الدولية أم إلى عوامل أو متغيرات أخرى مصاحبة لهذا التطبيق،

مثل حوافز الإدارة تجاه عملية التقرير المالي، وجودة المراجعة، وهيكل الملكية، وكيفية إنفاذ enforcement هذه المعايير، وبيئة التقاضـي، وغيرها (Ahmed et al., 2013; Ball et al., 2003; Barth et al., 2008; Christensen et al., 2015; Daske et al., 2008; Doukakis, 2014; Ho et al., 2015; Ipino & Parbonetti, 2017). ومن أهم هذه العوامل حوكمة الشركات.

وتمثل حوكمة الشركات النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة الشركات، من خلال توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، وتحديد قواعد وإجراءات اتخاذ قراراتها. (Al-Haddad & Whittington, 2019; Azzam et al., 2021). وتعمل كفاءة حوكمة الشركات كنظام مراقبة على تقليل ميل المديرين لإدارة الأرباح، وذلك من خلال تحسين جودة وموثوقية الأرباح المحاسبية عندما يتم تقييد السلوك الانتهازي للمديرين، وهو ما يؤدي بالتبعية إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح سواء من حيث حجمها أو من حيث عملية المفاضلة بين أسلوبيها (Al-Haddad & Whittington, 2019; Chu et al., 2019; Mbir et al., 2020).

وتقوم الدراسة الحالية بدراسة أثر خصائص حوكمة الشركات السعودية المصاحبة لعملية تبني معايير التقرير المالي الدولية في المملكة العربية السعودية باعتبارها متغير وسيط لأثر تبني هذا المعايير على عملية المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح.

٣. الدراسات السابقة وبناء الفروض:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة في موضوع الدراسة الحالية إلى ثلاثة أنواع:

٣.١ الدراسات السابقة التي تناولت العوامل المؤثرة على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

قامت مجموعة من الدراسات السابقة بدراسة بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على عملية المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح باعتبارها بمثابة تكاليف أو قيود على استخدام كل أسلوب ومن ثم دافع للاعتماد على الأسلوب الآخر. وقد كان من أهم هذه الدراسات دراسة Zang (2011) التي تمت بالتطبيق على بيانات عينة بلغت ٦٦٨٠ مشاهدة (شركة-سنة)

من الشـــركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٧–٢٠٠٨م، والتي حددت مجموعة من العوامل التي تعتبر بمثابة تكاليف أو قيود، وهي العناصـــر التي تم ذكرها في الاطار النظري في القسـم السـابق. وتوصـلت إلى أن اسـتخدام أسـلوبي إدارة الأرباح يتم باعتبارهما بدائل، وان المديرون يقومون بتغيير أو تعديل مسـتوى إدارة الأرباح على أسـاس الاسـتحقاق في ضـوء المسـتوى الفعلي الذي تحقق من خلال استخدام التلاعب في الأنشـطة الحقيقية، حيث كانت هناك علاقة ســالبة بين إدارة الأرباح على أســاس الاســتحقاق والمقدار غير المتوقع من التلاعب في الأنشـطة الحقيقية. كما كان من بين أهداف دراسـة عبدالمجيد (٢٠١٩) اختبار مدى تأثير هذه التكاليف على البيئة السـعودية، إلا أن نتائجها لم تكن متشـابهة بشـكل كامل مع نتائج دراسة Zang (2011).

وقد قامت بعض الدراســات الســابقة بدراســة أثر بعض العوامل الأخرى بخلاف هذه التكاليف على عملية المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، مثل دراسة أثر الرافعة المالية على المفاضـــلة بين أســـلوبي إدارة الأرباح (Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; عبدالمجيد, ٢٠١٩). وقد توصـــلت هذه الدراســـات إلى أن الرافعة المالية تؤدي إلى زيادة الاعتماد على إدارة الأرباح على أســـاس الاســـتحقاق وتقليل الاعتماد على التلاعب في الأنشـــطة الحقيقية. لذلك ســـوف يتم اخذ متغير الرافعة المالية كمتغير رقابي في الدراســـة الحالية.

وفي ضوء نتائج هذه الدراسات يمكن صياغة الفرض الأول للدراسة، والخاص بعملية المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح في ضوء تكاليف استخدام كلا منهما، على النحو التالي:

الفرض الأول: والخاص بالمفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

توجد علاقة سـالبة بين اسـتخدام إدارة الأرباح على أسـاس الاسـتحقاق والمقدار غير المتوقع من التلاعب في الأنشطة الحقيقية.

٣.٢ الدراسات السابقة التي تناولت أثر معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

يمكن القول أن دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقرير المالي الدولية وإدارة الأرباح لاقت – ولا زالت – اهتمامًا كبيرًا في الدراسات السابقة وبعدة تصميمات ومنهجيات. فمن حيث التصميم، فقد تناولت الدراسات السابقة أثر معايير التقرير المالي الدولية على إدارة الأرباح بالاعتماد على مقارنة هذا الأثر بأشكال مختلفة. فقد قام بعضها بمقارنة هذا الأثر خلال الفترة السابقة على تطبيق معايير التقرير المالي الدولية مع الفترة التي تلي بداية هذا التطبيق، مثل Almaharmeh et al. (2021); Christensen et al. (2015); (Cohen et al., 2008); Ferentinou and Anagnostopoulou (2016); Ho et al. (2015); Sellami and Fakhfakh (2013); Wisnu (2019)، في حين قام بعضها بمقارنة الأثر بين شركات أو دول طبقت هذه المعايير مع أخرى لم تطبقها Ipino and Parbonetti (2017)، أو بين شركات أو دول تطبق هذه المعايير إلزاميًا وأخرى تطبقها اختياريًا Ahmed et al. (2013); Barth et al. (2008); Doukakis (2014)، أو بين دول تطبق هذه المعايير إلزاميًا Callao and Jarne (2010); Nadhir and Wardhani (2019).

أما من حيث المنهجيات، فقد كان أبسط هذه المنهجيات دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقرير المالي الدولية وأحد أساليب إدارة الأرباح. وقد كان لأسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق النصيب الأكبر من هذه الدراسات السابقة، كما أنه كان سابقًا في الاهتمام به عن التلاعب في الأنشطة الحقيقية.

وقد كانت دراسة van Tendeloo and Vanstraelen (2005) هي أول دراسة تدرس هذه العلاقة. وعلى الرغم من أنها توصلت إلى عدم وجود اختلاف في سلوك الشركات نحو إدارة الأرباح بعد التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية، فإنها كانت تمثل بداية الاهتمام بهذا الموضوع. وقد توصلت دراسات أخرى مثل دراسة Wisnu (2019) إلى أن

هذا التأثير كان بسيطًا وغير جوهري. وفي حين توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية قد أدى إلى تخفيض درجة أو حجم إدارة الأرباح مثل Christensen et al. (2015); Nadhir and Wardhani (2019)، توصلت نتائج دراسات أخرى إلى أن هذا التطبيق قد أدى إلى زيادة درجة أو حجم إدارة الأرباح مثل Ahmed et al. (2013); Callao and Jarne (2010).

أما أسلوب التلاعب في الأنشطة الحقيقية فقد كان ذو اهتمام أقل في سياق هذه المنهجية من الدراسات السابقة، مثل Lyu et al. (2014). وفي ظل هذه المنهجية أيضًا قامت بعض الدراسات السابقة بقياس إدارة الأرباح بشكل غير مباشر من خلال قياس جودة المحاسبة، مثل Barth et al. (2008)، أو جودة الأرباح، مثل Chen et al. (2010)، أو تمهيد الدخل، مثل Capkun et al. (2016).

أما المنهجية الثانية فقد قامت بدراسة أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على كلاً من أسلوبي إدارة الأرباح، دون أن تدرس كيفية المفاضلة بينهما، بينما كانت المنهجية الثالثة تقوم بدراسة أثر تطبيق هذه المعايير على المفاضلة بين الأسلوبين. وعلى الرغم من تشابه هدف دراسات المنهجيتين الثانية والثالثة إلى حد كبير، فقد كان هناك اختلاف في تصميمهما، حيث اعتمدت الأخيرة على نماذج أو نظم المعادلات الآنية عند قياس عملية المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح. وسوف يتم استعراض الدراسات السابقة الخاصة بكلا النوعين ثم التعليق على نتائجهما.

فمن حيث قياس أثر تطبيق المعايير، من خلال المقارنة بين مجموعة من الدول، فباستخدام بيانات من ٢٢ دولة حول العالم تضمنت ١٣,٢٩٥ مشاهدة لحالات التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية و ١٩١١ مشاهدة لحالات التطبيق الاختياري لهذه المعايير خلال الفترة من ٢٠٠٠–٢٠١٠م، توصلت دراسة Doukakis (2014) إلى أن التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية لم يكن له تأثير كبير على ممارسات إدارة الأرباح بكلا أسلوبيها، وقد كانت هذه النتيجة صحيحة أيضًا مع بعض التحليلات الإضافية.

وفي ذات التصـــميم وباســـتخدام بيانات من ٣٣ دولة منها ١٥ دولة تطبق معايير التقرير المالي الدولية و١٨ دولة لا تطبقها بمشـــاهدات بلغت ١٠١,٣٣١ مشـــاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠م، توصـلت دراسـة Ipino and Parbonetti (2017) إلى أنه مع تطبيق معايير التقرير المالي الدولية زاد الاعتماد على إدارة الأرباح على أســاس الاســتحقاق مقابل تخفيض الاعتماد على التلاعب في الأنشـطة الحقيقية، وخاصـة في الدول التي لديها قوانين صارمة لتطبيق هذه المعايير، وهو عكس المتوقع حدوثه، كما سبق بيانه في الاطار النظري.

وفي المقابل، قامت دراسـات أخرى بدراسـة هذا الأثر في سـياق دولة واحدة فقط، ففي سياق الاقتصادات المتقدمة، وباستخدام عينة مكونة من ١٢٤ شركة فرنسية بمشاهدات بلغت ١٤٨٨ مشـــاهدة خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠١١م، توصـــلت دراســـة Sellami and Fakhfakh (2013) إلى وجود انخفاض جوهري في كلاً من أسلوبي إدارة الأرباح بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية، وهو ما أدى إلى زيادة جودة الأرباح.

وباستخدام عينة مكونة من الشركات اليونانية بمشاهدات بلغت ١٠١٠ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٤م، ومن ٢٠٠٦-٢٠٠٨م، توصـــلت دراســـة Ferentinou and Anagnostopoulou (2016) إلى وجود تحول جوهري من الاعتماد على ممارسـات إدارة الأرباح على أســاس الاســتحقاق إلى التلاعب في الأنشــطة الحقيقية بعد التطبيق الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية.

وباستخدام عينة مكونة من ١٣٨٥ شركة بريطانية بمشاهدات بلغت ٩٠٤٩ مشاهدة خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠١٩م، توصـلت دراسـة Almaharmeh et al. (2021) إلى انخفاض في بعض مؤشـرات قياس إدارة الأرباح على أسـاس الاسـتحقاق (نموذج Jones (1991)، ونموذج Kothari et al. (2005))، وعدم وجود تأثير على بعض المؤشـــرات الأخرى (نموذج Dechow et al. (1995))، وزيادة في مؤشـــر التدفقات النقدية غير العادية والإفراط في الإنتاج أو المخزون وتخفيضًا في المصروفات الاختيارية غير العادية.

وفي سياق الاقتصادات النامية، وباستخدام عينة مكونة من ٥٩٧ شركة صينية بمشاهدات بلغت ٤٠٥٠ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١١م، توصلت دراسة Ho et al. (2015) إلى انخفاض احتمالية الانخراط في ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وان هناك تحول نحو زيادة الاعتماد على التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وقد كان هذا الأمر أكثر وضوحًا في الشركات الصناعية وغير المملوكة للدولة.

أما بالنسبة لنتائج هذه الدراسات فإنه يمكن القول أن نتائج دراسات المنهجية الأولى ذات أهمية محدودة في سياق الدراسة الحالية، ولكنها تفيد في بيان تأثير معايير التقرير المالي الدولية على كل أسلوب من أسلوبي إدارة الأرباح بشكل مستقل. أما دراسات المنهجيتين الثانية والثالثة، فقد كانت نتائجها غير متوافقة في اتجاه محدد حول أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح.

فقد توصلت بعض هذه الدراسات إلى نتائج تتفق مع ما ورد في الاطار النظري من حدوث عملية الاستبدال المتمثلة في تخفيض الاعتماد على أسلوبي إدارة الأرباح في مقابل زيادة الاعتماد على التلاعب في الأنشطة الحقيقية مثل Ferentinou and Anagnostopoulou (2016); Ho et al. (2015)، في حين توصلت دراسات أخرى إلى نتائج عكس المتوقع، حيث زاد الاعتماد على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وانخفض الاعتماد على التلاعب في الأنشطة الحقيقية مثل Ipino and Parbonetti (2017)، في حين توصلت دراسات أخرى إلى نقص إدارة الأرباح بكلا أسلوبيها مثل Doukakis (2014); Sellami and Fakhfakh (2013)، في حين لم تظهر نتائج دراسات أخرى اتجاه محدد على أسلوبي إدارة الأرباح مثل Almaharmeh et al. (2021).

وفي ضوء هذا الاختلاف فانه اتفاقًا مع المنطق الوارد ضمن الاطار النظري واتفاقًا مع نتائج الدراسات السابقة التي اتفقت معه، يمكن توقع حدوثه في البيئة السعودية، ومن ثم

يمكن صـــياغة الفرض الثاني للدراســـة، والخاص بأثر معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، على النحو التالي:

الفرض الثاني: والخاص بأثر معايير التقرير المالي الدولية على المفاضـــلة بين أســـلوبي إدارة الأرباح:

يؤدي تطبيق معايير التقرير المالي الدولية إلى نقص الاعتماد على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق مقابل زيادة الاعتماد على التلاعب في الأنشطة الحقيقية.

٣.٣ الدراسات السابقة التي تناولت أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين معايير التقرير المالي الدولية والمفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

أما بالنسبة للدراسات التي تمت في مجال حوكمة الشركات على العلاقة بين تطبيق معايير التقرير المالي الدولية والمفاضـــلة بين أســـلوبي إدارة الأرباح، فبالرغم من أن دراســـة Cohen et al. (2008)، قد تمت في الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تطبق معايير التقرير المالي الدولية، إلا أنها توصـــلت إلى حدوث انخفاض في إدارة الأرباح على أســـاس الاستحقاق بعد تبني قانون حوكمة الشركات مع زيادة الاعتماد على التلاعب في الأنشطة الحقيقية.

وقد قامت بعض الدراسات السابقة بدراسة أثر حوكمة الشركات على كل أسلوب من أسلوبي إدارة الأرباح بشكل مستقل، وخصوصًا إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، مثل دراســـة Marra et al. (2011)، والتي تمت بالتطبيق على الشركات الإيطالية، ودراسة Zéghal et al. (2011)، التي تمت بالتطبيق على الشركات الفرنسية، ودراسة Mbir et al. (2020)، التي تمت بالتطبيق على الشركات الغانية. وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن حوكمة الشركات تساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

بينما قامت دراسات أخرى بدارسة أثر حوكمة الشركات على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، فباســـتخدام عينة من ١٠٨ شـــركة

أردنية بإجمالي مشاهدات ٥٤٠ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤م، توصلت دراسة Al-Haddad and Whittington (2019) إلى أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة يؤدي إلى المبالغة في الاعتماد على ممارسات إدارة الأرباح بكلا أسلوبيها. وبالتطبيق على عينة من الشركات الأردنية بمشاهدة بلغت ١٧٤٨ مشاهدة من ٢٠٠٢-٢٠١٦م، توصلت دراسة Azzam et al. (2021) إلى العكس من ذلك، حيث تبين انخفاض حجم إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وكذلك التلاعب في الأنشطة الحقيقية بشكل ملحوظ مع التقدم في تطبيق قانون حوكمة الشركات في الأردن.

وبالرغم من قلة عدد الدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال، فانه يمكن الاستفادة من تلك التي توصلت إلى نتائج تتشابه مع ما ورد في الاطار النظري، في افتراض حدوث مثل هذه النتائج بالتطبيق على الشركات السعودية، ومن ثم يمكن صياغة الفرض الثالث للدراسة، والخاص بأثر خصائص حوكمة الشركات على العلاقة بين معايير التقرير المالي الدولية والمفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، على النحو التالي:

الفرض الثالث: والخاص بأثر خصائص حوكمة الشركات على العلاقة بين معايير التقرير المالي الدولية والمفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

تؤثر خصائص حوكمة الشركات على العلاقة بين معايير التقرير المالي الدولية والمفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح.

٤. منهجية الدراسة:

٤.١ عينة الدراسة:

يمثل المجتمع الذي سحبت منه عينة الدراسة جميع الشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٣م حتى العام ٢٠٢٠م، وذلك بسلسلة زمنية تمتد إلى ١٨ سنة، منها ١٤ سنة قبل تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، واربع سنوات بعد هذا التطبيق. وقد تم استبعاد شركات استبعاد بيانات شركات قطاع الصناديق العقارية المتداولة، وقطاع البنوك، وقطاع التامين، نظراً لأنها

تخضع لمعالجات محاسبية ذات طبيعة خاصة، والشركات التي لا يتوافر عنها بيانات عن متغيرات الدراسة، والشركات التي تتبع التقويم الهجري[٢] نظراً لصعوبة إدماج بياناتها ضمن بيانات باقي الشركات الأخرى. وبذلك فقد أصبحت العينة النهائية عبارة عن ١٤٥ شركة بإجمالي مشاهدات بلغ ٢٠٣٩ مشاهدة (سنة-شركة) تضم شركات من ١٨ قطاع فرعي من بين ٢١ قطاع تمثل سوق المال السعودي، طبقاً للتصنيف الجديد لقطاعات السوق الصادرة في ٢٠١٧م.

وقد تم تجميع بيانات الدراسة بالرجوع إلى التقارير المالية المنشورة لكل شركة من شركات العينة، والتي تم الحصول عليها من خلال موقع بيانات الشركات بالمملكة العربية السعودية، وهو موقع شركة السوق المالية السعودية (تداول) على شبكة الإنترنت[٣]، وأيضاً الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لكل شركة على حدة، إضافة إلى موقعي (مباشر[٤]) و(أرقام[٥]) المتخصصان في تجميع البيانات المختلفة للشركات العاملة في المنطقة العربية. كما تم الحصول على أسعار الأسهم من موقع (تداول) أيضاً.

وبالنسبة لمتغيرات حوكمة الشركات فقد تم تجاهل التغيرات التي تحدث في هذه المتغيرات خلال السنة، كالتغيرات التي تحدث في مجلس الإدارة، مثل تعيين أعضاء مجلس إدارة جدد أو وفاة بعضهم أو استقالته، أو غير ذلك من الأحداث التي تؤثر على عدد أعضاء مجلس الأداة وتصنيفهم، وكذلك التغيرات المماثلة التي تحدث في لجنة المراجعة خلال السنة. وبناء عليه فقد تم تجميع بيانات حوكمة الشركات وفقًا لحالتها في نهاية السنة فقط.

---

(٢) هما بيانات شركة مكة وشركة جبل عمر، اللتان ينتميان إلى قطاع التشييد والبناء. وقد تحولت شركة جبل عمر إلى استخدام التقويم الميلادي ابتداءً من عام ٢٠١٦م. وتم تضمينها لعينة الدراسة ابتداءً من هذا التاريخ.

(٣) موقع هيئة السوق المالية (تداول) على شبكة الإنترنت هو: www.tadawul.com.sa.

(٤) موقع مباشر على شبكة الإنترنت هو: www.mubasher.info.

(٥) موقع أرقام على شبكة الإنترنت هو: www.argaam.com.

ويوضح جدول (١) تفاصيل عينة الدراسة.

جدول (١): عينة الدراسة:

أ. على أساس قطاعات السوق:

القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة
١. الطاقة	٥	٧٤	٣.٦٣
٢. المواد الأساسية	٤٢	٦٥٢	٣١.٩٨
٣. السلع الرأسمالية	١٢	١٨٢	٨.٩٣
٤. الخدمات التجارية والمهنية	٤	٤٤	٢.١٦
٥. النقل	٦	٧٣	٣.٥٨
٦. السلع طويلة الأجل	٦	٨٢	٤.٠٢
٧. الخدمات الاستهلاكية	١٠	١٠٧	٥.٢٥
٨. تجزئة السلع الكمالية	٨	١٠٦	٥.٢٠
٩. تجزئة الأغذية	٥	٦٧	٣.٢٩
١٠. إنتاج الأغذية	١٢	٢١٥	١٠.٥٤
١١. الإعلام والترفيه	٢	٣١	١.٥٢
١٢. الاتصالات	٤	٥٩	٢.٨٩
١٣. الرعاية الصحية	٨	٩٦	٤.٧١
١٤. الأدوية	١	١٨	٠.٨٨
١٥. المرافق العامة	٣	٤١	٢.٠١
١٦. التطبيقات وخدمات التقنية	٢	١٢	٠.٥٩
١٧. إدارة وتطوير العقارات	١٠	١١٨	٥.٧٩
١٨. الاستثمار والتمويل	٥	٦٢	٣.٠٤
إجمالي	١٤٠	٢٠٣٩	١٠٠٪

ب. على أساس سنوات الدراسة:

السنة	عدد المشاهدات	النسبة
٢٠٠٣	٥٩	٢.٨٩
٢٠٠٤	٦٤	٣.١٤
٢٠٠٥	٦٩	٣.٣٨
٢٠٠٦	٧٩	٣.٨٧
٢٠٠٧	٨٣	٤.٠٧
٢٠٠٨	١٠٥	٥.١٥
٢٠٠٩	١٠٨	٥.٣٠
٢٠١٠	١١٧	٥.٧٤
٢٠١١	١٢١	٥.٩٣
٢٠١٢	١٢٤	٦.٠٨
٢٠١٣	١٢٦	٦.١٨
٢٠١٤	١٢٩	٦.٣٣
٢٠١٥	١٣٦	٦.٦٧
٢٠١٦	١٤٣	٧.٠١
٢٠١٧	١٤٥	٧.١١
٢٠١٨	١٤٥	٧.١١
٢٠١٩	١٤٣	٧.٠١
٢٠٢٠	١٤٣	٧.٠١
إجمالي	٢٠٣٩	١٠٠٪

ملحوظة: عدد الشركات الواردة أمام كل قطاع هو العدد في نهاية العام المالي ٢٠٢٠م وهو آخر فترة الدراسة، في حين أن عدد المشاهدات الظاهرة أمام السنوات يمكن أن يختلف في بعض السنوات عن عدد الشركات بسبب التغيرات الناتجة عن تسجيل أو إلغاء تسجيل بعض الشركات.

ويتضح من جدول (١) أن قطاع المواد الأساسية هو أكثر القطاعات تمثيلاً في عينة الدراسة (٣١,٩٨٪) يليه قطاع إنتاج الأغذية (١٠,٥٤٪) ثم قطاع السلع الرأسمالية (٨,٩٣٪) وهي تضم وحدها اكثر من نصف البيانات (٥١,٤٥٪). كذلك يُلاحظ وجود زيادة مستمرة في

عدد المشاهدات مع مرور الزمن حتى العام ٢٠١٨ في حين انخفضت في السنتين التاليتين وذلك بسبب تأخر بعض الشركات في نشر التقارير المالية الخاصة بها حتى وقت إعداد الدراسة.

٤.٢ قياس إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق:

تم قياس إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق باستخدام نموذج Kothari et al. (2005) من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{ACC_{it}}{TA_{it-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{1}{TA_{it-1}} + \alpha_2 \frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{TA_{it-1}} + \alpha_3 \frac{PPE_{it}}{TA_{it-1}} + \alpha_4 ROA_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أن:

- ACC: إجمالي الأصول؛
- TA : إجمالي الأصول؛
- REV: صافي الإيرادات أو المبيعات؛
- ΔREV: التغير في الإيرادات؛
- ΔREC: التغير في حسابات القبض (المدينين وأوراق القبض)؛
- PPE: العقارات والآلات والمعدات (الأصول الثابتة في السنوات المبكرة من فترة الدراسة)؛
- ROA: العائد على الأصول؛
- ε: البواقي أو معامل الخطأ في معادلة الانحدار.

وتكون قيمة البواقي في المعادلة (١) هي قيمة حسابات الاستحقاق الاختيارية.

ونظراً لاهتمام الدراسة الحالية بمقدار أو حجم إدارة الأرباح وليس اتجاهها نحو الزيادة أو النقصان، فسوف يتم استخدام القيم المطلقة لهذه البواقي لتعبر عن المتغير، حيث يدل ارتفاع قيمته على ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق باستخدام حسابات

الاستحقاق الاختيارية، والعكس بالعكس (Azzam et al., 2021). ويتم الرمز لهذا المتغير بالرمز *AEM*.

٤.٣ قياس التلاعب في الأنشطة الحقيقية:

تم استخدام ثلاثة مقاييس فرعية للتلاعب في الأنشطة الحقيقية مقدمة Roychowdhury (2006) من تتمثل في المستوى غير الطبيعي abnormal للمخزون، والمصروفات الاختيارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وفيما يلي كيفية قياس هذه المقاييس.

ويتم قياس المستوى غير الطبيعي للمخزون من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{PROD_{it}}{TA_{it-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{1}{TA_{it-1}} + \alpha_2 \frac{REV_{it}}{TA_{it-1}} + \alpha_3 \frac{\Delta REV_{it}}{TA_{it-1}} + \alpha_4 \frac{\Delta REV_{it-1}}{TA_{it-1}} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

– *PROD*: هو تكاليف الإنتاج، وهو عبارة عن [(تكلفة البضاعة المباعة خلال العام الحالي t) + (التغير في المخزون)].

ويكون المستوى غير الطبيعي للمخزون من تكاليف الإنتاج هو قيمة البواقي في المعادلة (٢). ويتم الرمز لهذا المتغير بالرمز *RM_PRO*.

ويتم قياس المستوى غير الطبيعي للمصروفات الاختيارية من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{DISX_{it}}{TA_{it-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{1}{TA_{it-1}} + \alpha_2 \frac{REV_{it-1}}{TA_{it-1}} \quad \ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

– *DISX*: هي المصروفات الاختيارية، وهي عبارة عن [(نفقات البحث والتطوير) + (مصروفات الإعلان) + (المصروفات البيعية والعمومية)] خلال العام الحالي.

ويكون المستوى غير الطبيعي للمصروفات الاختيارية هو قيمة البواقي في المعادلة (٣). ويتم الرمز لهذا المتغير بالرمز *RM_DIS*.

ويتم قياس المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{CFO_{it}}{TA_{it-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{1}{TA_{it-1}} + \alpha_2 \frac{REV_{it-1}}{TA_{it-1}} + \alpha_3 \frac{\Delta REV_{it}}{TA_{it-1}} \quad \ldots\ldots (4)$$

حيث أن:

– *CFO*: هي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

ويكون المستوى غير الطبيعي للمصروفات الاختيارية هو قيمة البواقي في المعادلة (٤). ويتم الرمز لهذا المتغير بالرمز *RM_CFO*.

ويتم تجميع هذه المقاييس الفرعية الثلاثة في مقياس واحد شـــامل من خلال جمع المقاييس الفرعية الثلاثة، طبقاً للمعادلة الآتية:

$$RAM_{it} = RM_PRO_{it} + RM_DIS_{it} + RM_CFO_{it} \quad \ldots\ldots (5)$$

وتضـم المعادلة رقم (٥) القيم المطلقة للمقاييس الفرعية الثلاثة. وتدل القيمة المرتفعة من هذا المتغير على ارتفاع عمليات التلاعب في الأنشطة الحقيقية.

٤.٤ قياس تكاليف إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق:

تم استخدام أربعة مقاييس لقياس تكاليف إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، هما نوع المراجع الخارجي وطول فترة المراجعة بواسطة نفس المراجع الخارجي للتعبير عن الرقابة الدقيقة من الأطراف الخارجية، وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في السنوات السابقة معبرًا عنه بصافي الأصول التشغيلية وطول دورة التشغيل للتعبير عن المرونة المتاحة في النظام المحاسبي (Al-Haddad & Whittington, 2019; Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017;

Azzam et al., 2021; Doukakis, 2014; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Ipino & Parbonetti, 2017; Zang, 2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩).

وفيما يلي كيفية قياس كل منها:

٤.٤.١ **نوع المراجع الخارجي:** وتم قياسه من خلال قسمة (عدد السنوات التي تم فيها مراجعة القوائم المالية بواسطة نفس شركة المراجعة) على (عدد سنوات الدراسة والبالغة ١٨ سنة). ويأخذ هذا المتغير الرمز *Auditor*.

٤.٤.٢ **طول فترة المراجعة بواسطة نفس المراجع الخارجي:** وتم قياسه من خلال متغير نوعي يأخذ القيمة (١) اذا كان المراجع الخارجي في السنة الحالية هو أحد شركات المراجعة الأربعة الكبار Big4، والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك. ويأخذ هذا المتغير الرمز *Tenure*.

٤.٤.٣ **صافي الأصول التشغيلية net operating assets (NOA):** هي عبارة عن مقياس عن مدى إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق الذي تم في الفترات السابقة. ويتم قياسه في بداية السنة من خلال خصم كلا من (النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل) من حقوق الملكية، ثم قسمة الناتج على الإيرادات. ويتم التعبير عن هذا المتغير باعتباره متغير نوعي يأخذ القيمة (١) اذا كان صافي الأصول التشغيلية في بداية السنة الحالية أكبر من الوسيط للقطاع والسنة، والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك. ويأخذ هذا المتغير الرمز *NOA*.

٤.٤.٤ **طول دورة التشغيل:** وتم قياسه من خلال (طول فترة الاحتفاظ بالمخزون) مضافاً إليها (طول فترة حسابات القبض أو الحسابات تحت التحصيل) مخصوماً منها (طول فترة سداد الدائنين)[٦]. ومن المتوقع أن دورة التشغيل الطويلة سوف تزيد من إمكانية ممارسة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وذلك في ظل وجود حسابات استحقاق

[٦] تم قياس طول الفترات المختلفة بافتراض أن عدد أيام السنة ٣٦٥، في حين تم اعتبار الأعوام أرقام ٢٠٠٤، ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٦، ٢٠٢٠ تتكون من ٣٦٦ يوم.

ذات فترات أطول، وبالتالي فترات زمنية أطول لانعكاس حسابات الاستحقاق. ويأخذ هذا المتغير الرمز *OCycle*.

٤.٥ قياس تكاليف التلاعب في الأنشطة الحقيقية:

تم استخدام مقياسين للتعبير عن التلاعب في الأنشطة الحقيقية هما (Al-Haddad & Whittington, 2019; Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; Azzam et al., 2021; Doukakis, 2014; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Ipino & Parbonetti, 2017; Zang, 2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩):

٤.٥.١ الحصة السوقية للشركة: وتم قياسه من خلال قسمة (مبيعات الشركة في كل سنة على (إجمالي مبيعات القطاع في نفس السنة). ويأخذ هذا المتغير الرمز *MShare*.

٤.٥.٢ الصحة المالية للشركة: وتم قياسه من خلال درجة Z (Z Score) باستخدام نسخة معدلة من نموذج (Altman, 1968, 2013)، على النحو التالي:

$$ZScore_{it} = 3.3x_1 + 0.999x_2 + 1.4x_3 + 1.2x_4 + 0.6x_5 \qquad (6)$$

حيث أن:

- x_1: هو صافي الدخل قبل البنود غير العادية، وتساوي الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛
- x_2: ناتج قسمة الإيرادات على إجمالي الأصول؛
- x_3: الأرباح المحتجزة؛
- x_4: رأس المال العامل على إجمالي الأصول آخر الفترة؛
- x_5: القيمة السوقية لأسهم الشركة (والمحسوبة من خلال ضرب سعر الإقفال لسهم الشركة في نهاية السنة في عدد الأسهم القائمة) على إجمالي الالتزامات.

ويأخذ هذا المتغير الرمز *ZSC*.

٤.٦ قياس متغيرات حوكمة الشركات:

تم استخدام مجموعة من المتغيرات التي تقيس خصائص حوكمة الشركات، تضم نوعين، هما:

٤.٦.١ متغيرات خصائص مجلس الإدارة:

وتضم هذه المجموعة ثلاثة متغيرات تتمثل في (Al-Haddad & Whittington, 2019; Azzam et al., 2021):

١. **حجم مجلس الإدارة:** وهو عدد أعضاء مجلس الإدارة. ويأخذ هذا المتغير الرمز *B_size*.

٢. **استقلالية مجلس الإدارة:** وهو نسبة الأعضاء المستقلين من أعضاء مجلس الإدارة. ويأخذ هذا المتغير الرمز *B_ind*.

٣. **نشاط مجلس الإدارة:** وهو عدد اجتماعات مجلس الإدارة. ويأخذ هذا المتغير الرمز *B_meet*.

٤.٦.٢ متغيرات خصائص لجنة المراجعة:

وتضم هذه المجموعة ثلاثة متغيرات تتمثل في:

١. **نشاط لجنة المراجعة:** وهو عدد اجتماعات لجنة المراجعة. ويأخذ هذا المتغير الرمز *AC_meet*.

٢. **استقلالية مجلس الإدارة:** وهو نسبة الأعضاء المستقلين من أعضاء لجنة المراجعة. ويأخذ هذا المتغير الرمز *AC_ind*.

٣. **ملكية الأسهم:** وهو نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة المراجعة. ويأخذ هذا المتغير الرمز *AC_own*.

٤.٧ المتغيرات الرقابية:

تضم نماذج الدراسة مجموعة من المتغيرات الرقابية التي أظهرت الدراسات السابقة أنها ذات تأثير على عملية المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، وكذلك على تأثير معايير التقرير المالي الدولية على هذه المفاضلة هما (Al-Haddad & Whittington, 2019;

Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; Azzam et al., 2021; Doukakis, 2014; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Ipino & Parbonetti, 2017; Zang, 2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩). ويمكن تقسـيم هذه المتغيرات إلى عدة مجموعات كما يلي:

٤.٧.١ المتغيرات الرقابية الخاصة بطبيعة الشركة:

تضم هذه المجموعة المتغيرات الرقابية الآتية:

١. **حجم الشركة:** وذلك بغرض التحكم في الحجم النسبي للشركات، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال إجمالي الأصول آخر السنة المرجح بإجمالي الأصول للقطاع في نفس السنة. ويأخذ هذا المتغير الرمز *FSize*.

٢. **نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:** وذلك بغرض التحكم في نمو الشركة. وتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة (القيمة السوقية لحقوق ملكية الشركة في نهاية السنة) على (القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية السنة). ويأخذ هذا المتغير الرمز *MTB*.

٣. **العائد على الأصول:** وذلك بغرض التحكم في ربحية وأداء الشركة. وتم قياس هذا المتغير باعتباره (صافي الدخل قبل البنود غير العادية) إلى (إجمالي الأصول). ويأخذ هذا المتغير الرمز *ROA*.

٤. **الرافعة المالية:** وذلك بغرض التحكم في مديونية الشركة. وتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول. ويأخذ هذا المتغير الرمز *LEV*.

٤.٧.٢ المتغيرات الرقابية الخاصة بمعادلتي أسلوبي إدارة الأرباح:

نظراً لأن كلاً من التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق يرتبطان إيجابياً مع مقدار أو أنشطة إدارة الأرباح الكلية (أي *RM+AM*) اللازمة لتحقيق الأرباح المستهدفة، فقد تم تضمين كل معادلة خاصة بأسلوبي إدارة الأرباح ببعض المتغيرات الرقابية التي تعبر عن ذلك (Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; Zang,

2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩). وفي ضوء ذلك فقد تم تضمين معادلة التلاعب في الأنشطة الحقيقية بمتغيرين رقابيين هما:

١. **متغير المخزون وحسابات القبض:** وذلك لأن الشركات ذات القيم المرتفعة من كلا العنصرين يزيد لديها المرونة للانخراط في ممارسات التلاعب في الأنشطة الحقيقية. وقد تم قياس هذا المتغير من خلال قسمة (مجموع المخزون وحسابات القبض) على (إجمالي الأصول آخر السنة). ويأخذ هذا المتغير الرمز *IN_RE*.

٢. **متغير إدارة الأرباح في السنة السابقة pre-managed earnings:** وذلك بغرض التحكم في هدف إدارة الأرباح نحو الزيادة. ويأخذ هذا المتغير الرمز *Pre_ME*.

كما تم تضمين معادلة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بمتغيرين رقابيين هما:

١. **متغير المقدار غير المتوقع للتلاعب في الأنشطة الحقيقية Unexpected RM:** وهو عبارة عن المبلغ أو المقدار الذي تم تحقيقه باستخدام أسلوب التلاعب في الأنشطة الحقيقية خلال السنة، والذي سيتم استكماله من خلال استخدام أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في نهاية السنة. وهذا المتغير هو عبارة عن البواقي في معادلة قياس التلاعب في الأنشطة الحقيقية. ويأخذ هذا المتغير الرمز *Unex_RM*.

٢. **متغير المبلغ المتنبئ به للتلاعب في الأنشطة الحقيقية Predicted amount of RM:** وذلك بغرض التحكم في مدى أنشطة إدارة الأرباح التي تزيد الدخل. ويأخذ هذا المتغير الرمز *Pred_RM*.

٤.٨ نماذج الدراسة:

طبقاً لنموذج المعادلات المتزامنة أو الآنية سوف يتم استخدام معادلتين معًا لقياس أثر معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، تختص الأولي بقياس التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وتأخذ الرمز *RAM*، والثانية بقياس إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بمعلومية الجزء المتبقي بعد التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وتأخذ الرمز *AEM*.

وعند اختبار الفرض الأول الخاص بالمفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، فان المعادلتان تكونان على الشكل التالي (Zang, 2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩):

$$RAM_{it} = \alpha_0 + \sum_k \alpha_{1,k} Cost\ of\ RAM_{kit} + \sum_l \alpha_{2,l} Cost\ of\ AEM_{lit} + \sum_m \alpha_{3,m} Controls_{mit} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots(7)$$

$$AEM_{it} = \beta_0 + \sum_k \beta_{1,k} Cost\ of\ AEM_{kit} + \sum_l \beta_{2,l} Cost\ of\ RAM_{lit} + \sum_m \beta_{3,m} Controls_{mit} + \beta_4 Unexpected\ RM_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots(8)$$

حيث أن *RAM*: التلاعب في الأنشطة الحقيقية؛ *AEM*: إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق؛ *Cost of RAM*: تكاليف التلاعب في الأنشطة الحقيقية؛ *Cost of AEM*: إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق؛ *Unexpected RM*: المقدار غير المتوقع من التلاعب في الأنشطة الحقيقية والذي تحقق بالفعل خلال السنة، وهو عبارة عن البواقي المستخرجة من المعادلة (٧) بعد إجراؤها بشكل مستقل قبل حل المعادلتين آنياً؛ *Controls*: المتغيرات الرقابية.

ونظراً لأن كل أسلوب من أسلوبي إدارة الأرباح يكون مقيداً بالتكاليف الخاصة به، فانه يتوقع أن تكون العلاقة بين الأسلوب والتكاليف المرتبطة به سلبية، وهو ما يعني أن المعامل α_1 في المعادلة (٧) والمعامل β_1 في المعادلة (٨) يتوقع أن يكون كلاهما ذو إشارة سالبة. كما أنه عندما تكون التكاليف المرتبطة مع أسلوب معين من أسلوبي إدارة الأرباح عالية، فانه يتم الاعتماد بشكل كبير على استخدام الأسلوب الآخر، وهو ما يجعل علاقة كل أسلوب موجبة مع التكاليف المرتبطة مع استخدام الأسلوب الآخر، وهو ما يعني أن المعامل α_2 في المعادلة (٧) والمعامل β_2 في المعادلة (٨) يتوقع أن يكون كلاهما ذو إشارة موجبة. وفي ظل استخدام كلا الأسلوبين فان إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق في نهاية السنة سوف تتم في ضوء ما تحقق باستخدام التلاعب في الأنشطة الحقيقية خلال السنة، وهو ما يعني أن المعامل β_4 في المعادلة (٨) من المتوقع أن يكون ذو إشارة سالبة (Zang, 2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩).

وعند اختبار الفرض الثاني الخاص بقياس أثر معايير التقرير المالي الدولية على عملية المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، فان المعادلتان تكونا على الشكل التالي:

$$RM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 IFRS_{it} + \sum_k \alpha_{2,k}\, Cost\ of\ RM_{kit} + \sum_l \alpha_{3,l}\, Cost\ of\ AM_{lit} + \sum_m \alpha_{4,m}\, Controls_{mit} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots(9)$$

$$AM_{it} = \beta_0 + \beta_1 IFRS_{it} + \sum_k \beta_{2,k}\, Cost\ of\ AM_{kit} + \sum_l \beta_{3,l}\, Cost\ of\ RM_{lit} + \sum_m \beta_{4,m}\, Controls_{mit} + \beta_5 Unexpected\ RM_{it} + \beta_6 (Unexpected\ RM_{it} * IFRS_{it}) + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots(10)$$

وهنا ومن المتوقع في المعادلتين أرقام (٩) و(١٠) أن تكون إشارة المعاملات المرتبطة مع تكاليف كل أسلوب من أسلوبي إدارة الأرباح، مثلما تم توضيحه في المعادلتين أرقام (٧) و(٨). وبالإضافة إلى ذلك، فانه في ظل افتراض أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية يؤدي إلى زيادة الاعتماد على التلاعب في الأنشطة الحقيقية، فمن المتوقع أن يكون المعامل α_1 في المعادلة (٩) ذو إشارة موجبة، وفي نفس الوقت تقليل الاعتماد على إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وهو ما يجعل من المتوقع أن يكون المعامل β_1 في المعادلة (١٠) ذو إشارة سالبة. وبالإضافة إلى ذلك أيضاً فانه من المتوقع أن يكون المعامل β_6 والخاص بالتفاعل بين معايير التقرير المالي الدولية والتلاعب في الأنشطة الحقيقية في المعادلة (٤) ذو إشارة موجبة (Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; عبدالمجيد, ٢٠١٩).

وفي هذه المعادلات يتم استخدام قيم بداية الفترة باعتبارها قيداً على ما يتم خلال الفترة لمتغيرات التكاليف المتمثلة في الحصة السوقية *MShare*، ومتغير الصحة المالية *ZScore*، وصافي الأصول التشغيلية *NOA*، وطول دورة التشغيل *OCycle* (Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; Zang, 2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩). ومن المتوقع أن تكون متغيرات تكاليف أسلوبي إدارة الأرباح كلها موجبة في معادلة *RAM* وسالبة في معادلة *AEM*، ما عدا متغير طول دورة التشغيل *OCycle*، حيث يكون العكس.

وفي ضـوء ما سـبق، يمكن إعادة صـياغة المعادلات أرقام (٧) و(٨) و(٩) و(١٠) السابقة بشكل مفصل لاختبار فروض الدراسة على النحو التالي:

النموذج الأول: لقياس المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، ويضم المعادلتين الآتيتين:

$$RM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 MShare_{it-1} + \alpha_2 ZScore_{it-1} + \alpha_3 Auditor_{it} + \alpha_4 Tenure_{it} + \alpha_5 NOA_{it-1} + \alpha_6 SCycle_{it-1} + \alpha_7 FSize_{it} + \alpha_8 MTB_{it} + \alpha_9 ROA_{it} + \alpha_{10} LEV_{it} + \alpha_{11} IN_RE_{it} + \alpha_{12} Pre_ME_{it} + \varepsilon_{it} \quad (7)$$

$$AM_{it} = \beta_0 + \beta_1 MShare_{it-1} + \beta_2 ZScore_{it-1} + \beta_3 Auditor_{it} + \beta_4 Tenure_{it} + \beta_5 NOA_{it-1} + \beta_6 CYC_{it-1} + \beta_7 Size_{it} + \beta_8 MTB_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} LEV_{it} + \beta_{11} Unex_RM_{it} + \beta_{12} Pred_RM_{it} + \varepsilon_{it} \quad (8)$$

النموذج الثاني: لقياس أثر معايير التقرير المالي الدولية على عملية المفاضـــلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، ويضم المعادلتين الآتيتين:

$$RM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 IRFS_{it} + \alpha_2 MShare_{it-1} + \alpha_3 ZScore_{it-1} + \alpha_4 Auditor_{it} + \alpha_5 Tenure_{it} + \alpha_6 NOA_{it-1} + \alpha_7 SCycle_{it-1} + \alpha_8 FSize_{it} + \alpha_9 MTB_{it} + \alpha_{10} ROA_{it} + \alpha_{11} LEV_{it} + \alpha_{12} IN_RE_{it} + \alpha_{13} Pre_ME_{it} + \varepsilon_{it} \quad (9)$$

$$AM_{it} = \beta_0 + \beta_1 IRFS_{it} + \beta_2 MShare_{it-1} + \beta_3 ZScore_{it-1} + \beta_4 Auditor_{it} + \beta_5 Tenure_{it} + \beta_6 NOA_{it-1} + \beta_7 CYC_{it-1} + \beta_8 Size_{it} + \beta_9 MTB_{it} + \beta_{10} ROA_{it} + \beta_{11} LEV_{it} + \beta_{12} Unex_RM_{it} + \beta_{13} Pred_RM_{it} + \varepsilon_{it} \quad (10)$$

النموذج الثالث: لقياس أثر حوكمة الشـــركات على العلاقة بين معايير التقرير المالي الدولية والمفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح، ويضم المعادلتين الآتيتين:

$$RM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 IRFS_{it} + \alpha_2 MShare_{it-1} + \alpha_3 ZScore_{it-1} + \alpha_4 Auditor_{it} + \alpha_5 Tenure_{it} + \alpha_6 NOA_{it-1} + \alpha_7 SCycle_{it-1} + \alpha_8 FSize_{it} + \alpha_9 MTB_{it} + \alpha_{10} ROA_{it} + \alpha_{11} LEV_{it} + \alpha_{12} IN_RE_{it} + \alpha_{13} Pre_ME_{it} + \alpha_{14} B_size_{it} + \alpha_{15} B_in_{it} + \alpha_{16} B_meet_{it} + \alpha_{17} AC_meet_{it} + \alpha_{18} AC_ind_{it} + \alpha_{19} AC_own_{it} + \varepsilon_{it} \quad (11)$$

$$AM_{it} = \beta_0 + \beta_1 IRFS_{it} + \beta_2 MShare_{it-1} + \beta_3 ZScore_{it-1} + \beta_4 Auditor_{it} + \beta_5 Tenure_{it} + \beta_6 NOA_{it-1} + \beta_7 CYC_{it-1} + \beta_8 Size_{it} + \beta_9 MTB_{it} + \beta_{10} ROA_{it} + \alpha_{11} LEV_{it} + \beta_{12} Unex_RM_{it} + \beta_{13} IFRS_{it} * Unex_RM_{it} + \beta_{14} Pred_RM_{it} + \beta_{15} B_size_{it} + \beta_{16} B_in_{it} + \beta_{17} B_size_{it} + \beta_{18} AC_meet_{it} + \beta_{19} AC_ind_{it} + \beta_{20} AC_own_{it} + \varepsilon_{it} \quad (12)$$

٥. تحليل بيانات الدراسة واختبار الفروض:

يهدف هذا القسم إلى عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والتحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط) ثم تحليل الانحدار بغرض اختبار فروض الدراسة.

٥.١ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم معالجة المشكلات المرتبطة مع قيم بعض المتغيرات والتي كانت مفقودة missed، أو شاذة outliers أو متطرفة extreme. ووقد تم استبدال القيم المفقودة في بعض المتغيرات بمتوسط المتغير على مستوى العينة بالكامل، بشرط ألا تزيد نسبة القيم المفقودة عن ١٠٪ من إجمالي مشاهدات المتغير (Kitagawa, 2017). أما بالنسبة للقيم الشاذة والقيم المتطرفة، فقد تم عمل تسوية لها عن طريق استبدال قيمها بقيمة الوسط التعويضي winsorized Mean، وذلك على أساس ٢٪ من مشاهدات المتغير (Gujarati, 2014; Mann & Lacke, 2010; Verbeek, 2017; Wooldridge, 2018). ويوضح جدول (٢) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول (٢): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة:

	N	Mean	Median	SD	Min	Max	p25	p75
IFRS	2039	.282	0	.45	0	1	0	1
AEM	2039	.042	.042	.031	.003	.117	.018	.053
RAM	2039	.100	.084	.064	.023	.254	.050	.137
RM_Prod	2039	.042	.031	.038	.001	.141	.014	.059
RM_Disx	2039	.013	.008	.013	0	.047	.003	.018
RM_CFO	2039	.042	.032	.033	.003	.122	.016	.062
MShare	2039	.130	.029	.212	0	.743	.003	.14
ZScore	2039	4.455	2.517	5.044	.048	19.729	1.244	5.521
NOA	2039	3.552	1.922	4.59	.059	19.231	1.057	3.659
OCycle	2039	112.103	86.127	125.676	-69.366	412.096	.143	180.516
Auditor	2039	.555	1	.497	0	1	0	1
Tenure	2039	.160	.165	.089	0	.375	.091	.176
FSize	2039	14.356	14.256	1.459	11.915	17.549	13.354	15.043
MTB	2039	1.451	.967	1.395	0	5.171	.472	2.029
ROA	2039	.066	.061	.061	-.043	.212	.030	.091
LEV	2039	.378	.362	.207	.063	.745	.196	.543
IN_re	2039	.231	.18	.180	.011	.619	.085	.346
Pred_me	2039	.068	.054	.079	-.064	.240	.011	.114
Unex_rm	2039	0	-.006	.051	-.168	.173	-.035	.029
Pred_rm	2039	.100	.097	.038	-.025	.259	.074	.121
B_size	1655	8.216	8	1.326	6	11	7	9
B_ind	1655	.49	.444	.147	.333	.833	.364	.571
B_meet	1655	5.259	5	1.593	3	9	4	6
AC_meet	1655	5.39	5	1.667	3	9	4	6
AC_ind	1655	.752	.743	.23	.333	1	.667	1
AC_own	1655	2.159	.022	4.342	0	16.198	.002	2.657

ويتضح من جدول (٢) وجود أن متوسط الحصة السوقية قد بلغ ١٣٪، ومتوسط الصحة المالية بلغ ٤,٤٥٥ والتي تقع ضمن المنطقة الآمنة، ومتوسط طول دورة التشغيل ١١٢,١٠٣ يوم، وأكثر من نصف الشركات ٥٥,٥٥ يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، ومتوسط فترة المراجعة بواسطة نفس المراجع ١٦٪ من فترة الدراسة، ومتوسط حجم الشركة ١٤,٣٥٦، ومتوسط القيمة السوقية إلى الدفترية ١,٤٥١، ومتوسط العائد على الأصول ٦,٦.

كما يوضح جدول (٢) خصائص حوكمة الشركات، والذي يتضح منه أن متوسط أعضاء مجلس الإدارة في الشركات يبلغ ٨ أعضاء تقريبًا، وأن الاجتماعات تبلغ أكثر من ٥ اجتماعات في السنة في المتوسط لكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، ويبلغ متوسط نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ٤٩٪ وفي لجنة المراجعة ٧٥,٢٪، في حين كان متوسط نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لاسهم الشركة منخفضة جدًا حيث بلغت ٢,١٥٩٪.

أما فيما يخص المتغيرات الرئيسة في الدراسة الحالية وهي متغيرات إدارة الأرباح، فقد تم تفصيل بياناتها بشكل أكثر تفصيلًا في جدول (٣).

جدول (٣): مقارنة متوسط متغيرات إدارة الأرباح:

قسم (أ): المتوسط والوسيط لمتغيرات إدارة الأرباح على مستوى السنوات:

		Mean					Median				
Year	Obs.	*AEM*	*RAM*	*PROD*	*DISX*	*CFO*	*AEM*	*RAM*	*PROD*	*DISX*	*CFO*
2003	59	0.039	0.094	0.040	0.016	0.037	0.044	0.078	0.023	0.012	0.024
2004	64	0.048	0.112	0.045	0.016	0.050	0.044	0.099	0.030	0.011	0.045
2005	69	0.047	0.117	0.042	0.013	0.059	0.044	0.100	0.027	0.008	0.050
2006	79	0.047	0.110	0.046	0.013	0.045	0.044	0.085	0.033	0.008	0.033
2007	83	0.046	0.120	0.050	0.017	0.051	0.044	0.114	0.031	0.008	0.039
2008	105	0.052	0.120	0.051	0.017	0.049	0.044	0.103	0.037	0.012	0.038
2009	108	0.047	0.109	0.047	0.012	0.047	0.044	0.095	0.032	0.007	0.038
2010	117	0.045	0.091	0.039	0.010	0.037	0.044	0.077	0.030	0.005	0.027
2011	121	0.044	0.096	0.039	0.011	0.044	0.044	0.083	0.026	0.006	0.041
2012	124	0.040	0.090	0.035	0.012	0.041	0.038	0.077	0.026	0.007	0.034
2013	126	0.039	0.082	0.032	0.011	0.037	0.038	0.070	0.023	0.006	0.029
2014	129	0.037	0.095	0.047	0.011	0.036	0.032	0.082	0.038	0.006	0.024
2015	136	0.041	0.100	0.043	0.013	0.041	0.036	0.083	0.032	0.008	0.032
2016	143	0.040	0.094	0.039	0.012	0.038	0.033	0.075	0.032	0.007	0.026
2017	145	0.036	0.092	0.039	0.013	0.039	0.026	0.082	0.030	0.008	0.031
2018	145	0.042	0.103	0.045	0.012	0.042	0.030	0.084	0.031	0.007	0.030
2019	143	0.041	0.093	0.039	0.014	0.038	0.029	0.078	0.029	0.010	0.027
2020	143	0.042	0.109	0.048	0.016	0.041	0.033	0.095	0.035	0.012	0.034
Total	2039	0.042	0.100	0.042	0.013	0.042	0.042	0.084	0.031	0.008	0.032

قسم (ب): مقارنة المتوسط والوسيط لمتغيرات إدارة الأرباح:

		Mean				Median	
Period	Obs.	*AEM*	*RAM*	Period	Obs.	*AEM*	*RAM*
Pre_IFRS	1463	.043	.101	Pre_IFRS	1463	0.044	0.084
Post_IFRS	576	.041	.100	Post_IFRS	576	0.030	0.085
Total	2039	0.042	0.100	Total	2039	0.042	0.084
T-test	*T-value*	1.85	.300	Wilcoxon Z-test	*Z-value*	4.276	0.364
	p-value	.062	.747		*p-value*	0.000	0.7158

ويوضح جدول (٣) في القسم (أ) المتوسط والوسيط لمتغيرات إدارة الأرباح على مستوى السنوات، والتي توضح شكل التغير في هذه القيم خلال سنوات الدراسة. ويوضح شكل (١) شكل هذا التغير بالنسبة لمتوسط قياس إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق والمقياس الرئيس للتلاعب في الأنشطة الحقيقية. والذي يتضح منه توجه إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق إلى الانخفاض في بداية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية عام ٢٠١٧ ثم ارتفاعها بشكل بسيط وثباتها بعد ذلك. أما التلاعب في الأنشطة الحقيقية فلم يكن في اتجاه محدد، حيث انخفض مع بداية التطبيق، ثم تغير بعد ذلك، ولكن بدون اتجاه محدد.

شكل(1): تطور متوسط مقاييس إدارة الأرباح:

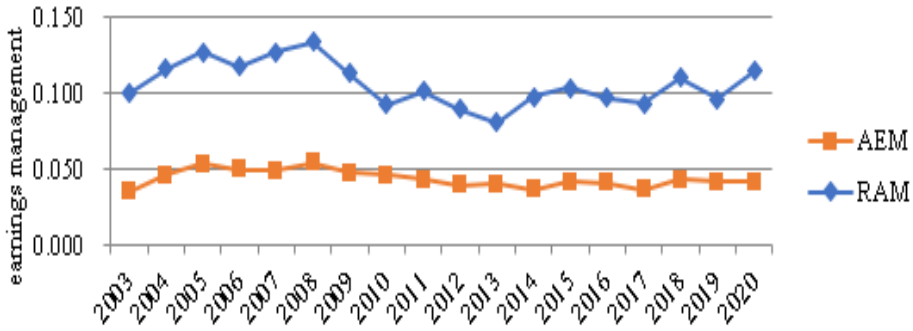

كما يوضح جدول (٣) في القسم (ب) مقارنة المتوسط والوسيط لمتغيرات إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، والتي يتضح منها أنها الفروق بين الفترتين كانت معنوية بالنسبة لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، ولكنها لم تكن غير معنوية للتلاعب في الأنشطة الحقيقية.

٥.٢ التحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط):

يوضح جدول (٤) معاملات ارتباط بيرسون Pearson بين متغيرات الدراسة.

جدول (٤): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

variables	IFRS	AEM	RAM	MShare	ZScore	NOA	OCycle	Auditor
IFRS	1.000							
AEM	-.041*	1.000						
RAM	-.007	-.013	1.000					
Mshare	-.053**	-.010	.027	1.000				
ZScore	-.086***	.002	.024	-.144***	1.000			
NOA	.053**	-.008	-.193***	-.130***	.185***	1.000		
OCycle	.153**	.076***	.018	-.183***	.048**	-.015	1.000	
Auditor	.022	.044**	-.009	-.104***	-.007	-.025	.145***	1.000
Tenure	-.005	-.007	.047**	-.002	.005	-.020	.041*	.113***
FSize	.080**	.008	-.207***	.365***	-.252***	.081***	-.113***	.041*
MTB	-.024	.009	-.002	.046**	-.063***	.029	-.005	.022
ROA	.024	.016	-.005	-.083***	.020	.026	.143***	.153***
LEV	.115***	-.007	.091***	.215***	-.550***	-.188***	-.118***	-.064***
IN_RE	.010	-.021	.263***	.063***	-.130***	-.453***	.358***	.011
Unex_rm	.000	-.007	.799***	.000	.000	.000	.000	.000
Pred_rm	-.012	-.011	.601***	.045**	.040*	-.321***	.029	-.016
B_size	.013	-.022	-.112***	.184***	-.081***	.021	-.056**	-.009
B_ind	-.049**	-.006	.014	-.181***	.164***	.042*	.071***	-.016
B_meet	.017	.000	-.058**	.089***	.006	.041*	-.053**	-.036
AC_meet	.102***	-.044*	-.055**	.121***	.015	-.003	-.071***	-.110***
AC_ind	-.068***	-.013	.022	-.074***	.088***	.058**	-.022	-.089***
AC_own	-.105***	.007	.028	-.051**	.035	-.059**	.025	.046*

تابع جدول (٤): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

variables	*Tenure*	*FSize*	*MTB*	*ROA*	*LEV*	*IN_RE*	*Unex_rm*
Tenure	1.000						
FSize	-.097***	1.000					
MTB	.058***	.062***	1.000				
ROA	.099***	-.133***	.128***	1.000			
LEV	-.036*	.328***	.025	-.037*	1.000		
IN_RE	.042*	-.249***	-.008	.098***	.257***	1.000	
Unex_rm	.000	.000	.000	.000	.000	.000	1.000
Pred_rm	.079***	-.345***	-.004	-.008	.151***	.438***	.000
B_size	-.020	.415***	-.081***	-.107***	.084***	-.134***	-.003
B_ind	-.017	-.258***	-.028	.048*	-.143***	-.079***	.000
B_meet	-.010	.084***	.038	.069***	.009	-.113***	.016
AC_meet	-.042*	.096***	.054**	-.033	.015	-.056**	.009
AC_ind	-.024	-.170***	-.061**	.014	-.049**	-.051**	.002
AC_own	.025	.045*	.059**	-.047*	-.064***	.016	-.002

تابع جدول (٤): مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

variables	*Pred_rm*	*B_size*	*B_ind*	*B_meet*	*AC_meet*	*AC_ind*	*AC_own*
Pred_rm	1.000						
B_size	-.178***	1.000					
B_ind	.023	-.149***	1.000				
B_meet	-.116***	-.021	.016	1.000			
AC_meet	-.102***	.127***	-.016	.282***	1.000		
AC_ind	.033	-.220***	.359***	-.064***	-.096***	1.000	
AC_own	.049**	.086***	-.131***	-.023	-.034	-.276***	1.000

ملحوظة: الرموز ***، **،* تعني أن الارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١، ٠,٠٥، ٠,١٠ على الترتيب، أي: *p<0.1 * p<0.05, ** p<0.01, ****.

ويتضح من جدول (٤) وجود علاقة ارتباط سلبية وجوهرية بين إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق والتلاعب في الأنشطة الحقيقية (-٠,٠١٣)، وهو ما يؤكد على حقيقة المفاضلة بين الأسلوبين بحيث يؤدي الاعتماد على أسلوب منهما إلى تقليل الاعتماد على الأسلوب الآخر. كما يتضح منه أيضاً علاقة سالبة بين متغير معايير التقرير المالي الدولية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق (-٠,٠٤١) والتلاعب في الأنشطة الحقيقية (-٠,٠٠٧)، وهو ما يُشير إلى أن معايير التقرير المالي الدولية تؤدي إلى تخفيض ممارسات إدارة الأرباح.

وفيما يخص التكاليف المرتبطة مع التلاعب في الأنشطة الحقيقية، يتضح من جدول (٤) أيضًا علاقتها مع كل أسلوب من أسلوبي إدارة الأرباح، وقد جاء بعضها متفقا مع ما ورد في الاطار النظري، وبعضها بخلاف ذلك. كما يتضمن جدول (٤) أيضًا العلاقات الخاصة بالمتغيرات الرقابية.

٥.٣ تحليل الانحدار واختبار فروض الدراسة:

يهدف هذا القسم إلى بيان نتائج تحليل المعادلات الآنية الخاصة بنموذجي الدراسة بغرض اختبار فروض الدراسة.

٥.٣.١ اختبار الفرض الأول: تأثير التكاليف النسبية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

يوضح جدول (٥) نتائج الحل الآني للمعادلتين أرقام (٧) و(٨) والخاصة ببيان تأثير التكاليف النسبية لأسلوبي إدارة الأرباح على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح.

جدول (٥) نتائج الحل الآني للمعادلتين أرقام (٧) و(٨):

	RAM Equation				AEM Equation			
	Expected sign	Coefficient		*P-value*	Expected sign	Coefficient		*P-value*
Constant		α_0	.199***	.000		β_0	.085***	.000
Unex RM		—			–	β_{11}	-.217***	.000
Cost of RM								
$MShare_{t-1}$	+	α_1	.017**	.020	–	β_1	.005	.182
$ZScore_{t-1}$	+	α_2	.001***	.001	–	β_2	.000	.101
Cost of AM								
Auditor	+	α_3	.002	.375	–	β_3	.003*	.096
Tenure	+	α_4	.019	.222	–	β_4	-.001	.903
NOA_{t-1}	+	α_5	-.001***	.004	–	β_5	-.000***	.007
$OCycle_{t-1}$	–	α_6	-.000	.121	+	β_6	.000***	.001
FSize		α_7	-.009***	.000		β_7	-.002***	.001
MTB		α_8	.001	.426		β_8	.000	.504
ROA		α_9	-.043*	.059		β_9	-.006	.607
LEV		α_{10}	.045***	.000		B_{10}	.012***	.009
IN re		α_{11}	.058***	.000				
Pre me		α_{12}	.027	.135				
Pred rm						β_{12}	-.210***	.000
R^2		.252				.015		
Observations		2,039				2,039		

ملحوظة: الرموز ***، **، * تعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١، ٠,٠٥، ٠,١٠ على الترتيب، أي: *** $p<0.01$, ** $p<0.05$, * $p<0.1$.

ويتضح من جدول (٥) أنه فيما يخص تأثير كل نوع من أنواع التكاليف فقد كان من المتوقع أن يكون هذا التأثير في اتجاه معين على استخدام أحد أسلوبي إدارة الأرباح وفي الاتجاه المعاكس على استخدام الأسلوب الآخر، إلا أن ذلك لم يكن هو الوضع السائد في كثير من هذه التكاليف.

فبالنسبة لتكاليف التلاعب في الأنشطة الحقيقية فقد أدت الحصة السوقية المرتفعة في بداية الفترة إلى زيادة التلاعب في الأنشطة الحقيقية وبشكل معنوي، إلا أنها أدت إلى نقص

إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، وقد كانت نفس النتيجة بالنسبة للصحة المالية. أما بالنسبة لتكاليف إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، فقد أدى مراجعة الشركة من قبل احدى شركات المراجعة الكبار إلى زيادة التلاعب في الأنشطة الحقيقية ولكن بشكل غير معنوي، وزيادة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وبشكل معنوي. وقد أدى طول فترة المراجعة بواسطة نفس المراجع الخارجي إلى زيادة التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وتخفيض إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، إلا أن ذلك لم يكن معنويًا في الحالتين. كما أدى ارتفاع صافي الأصول التشغيلية نتيجة ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق التي تمت في الفترات السابقة إلى نقص التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وبشكل معنوي في الحالتين. وأدى طول دورة التشغيل في بداية الفترة إلى تخفيض التلاعب في الأنشطة الحقيقية بشكل غير معنوي، وزيادة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بشكل معنوي. وبناء على ذلك يمكن القول أن التكاليف المرتبطة مع أسلوبي إدارة الأرباح قد أثرت على الاعتماد على كل أسلوب منهما، إلا أن هذا التأثير لم يكن كما هو متوقع في الدراسات السابقة كل الحالات، كما لم يكن معنويًا دائمًا.

وبخصوص المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح فانه من المتوقع وجود علاقة سالبة بين استخدام إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق والمقدار غير المتوقع من التلاعب في الأنشطة الحقيقية، وذلك بسبب أنه يتم استخدامهما بشكل استبدالي. وفي جدول (٥) يتضح أن النتائج جاءت متفقة مع ما تم افتراضه حيث كانت العلاقة سالبة (-٠,٢١٧) ومعنوية (٠,٠٠٠)، عند مستوى معنوية ١٪. وعلى ذلك يتم قبول الفرض الأول بان استخدام أسلوبي إدارة الأرباح يتم بشكل استبدالي بسبب الطبيعة المتسلسلة أو المتتابعة لكلاهما، بحيث يتم خلال السنة المالية الاعتماد على التلاعب في الأنشطة الحقيقية ثم يتم في نهاية السنة المالية استخدام أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق لاستكمال المبلغ المستهدف من الأرباح.

وتتفق هذه النتائج كلياً مع نتائج الدراسات السابقة في هذا الشأن (Anagnostopoulou& Tsekrekos, 2017; Ferentinou & Anagnostopoulou, 2016; Zang, 2011; عبدالمجيد, ٢٠١٩).

٥.٣.٢ اختبار الفرض الثاني: أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

يوضح جدول (٦) نتائج الحل الآني للمعادلتين أرقام (٩) و(١٠) والخاصة ببيان تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح.

جدول (٦) نتائج الحل الآني للمعادلتين أرقام (٩) و(١٠):

	RAM Equation				AEM Equation			
	Expected sign	Coefficient		*P-value*	Expected sign	Coefficient		*P-value*
Constant		α_0	.199***	.000		β_0	.087***	.000
IFRS		α_1	.003	.295	–	β_1	-.004**	.038
Unex_RM					–	β_{12}	-.237***	.000
*IFRS*Unex_RM*					–	β_{13}	.025	.402
Cost of RM								
$MShare_{t-1}$	+	α_2	.017**	.017	–	β_2	.005	.214
$ZScore_{t-1}$	+	α_3	.001***	.001	–	β_3	.000	.102
Cost of AM								
Auditor	+	α_4	.002	.375	–	β_4	.003*	.092
Tenure	+	α_5	.019	.221	–	β_5	-.001	.914
NOA_{t-1}	+	α_6	-.001***	.005	–	β_6	-.000***	.009
$OCycle_{t-1}$	–	α_7	-.000*	.097	+	β_7	.000***	.000
FSize		α_8	-.010***	.000		β_8	-.002***	.001
MTB		α_9	.001	.407		β_9	.000	.530
ROA		α_{10}	-.043*	.057		β_{10}	-.007	.580
LEV		α_{11}	.045***	.000		β_{11}	.014***	.003
IN_re		α_{12}	.058***	.000				
Pre_me		α_{13}	.033*	.075				
Pred_rm						β_{14}	-.220***	.000
R^4		.122				.177		
Observations		2,039				2,039		

ملحوظة: الرموز ***، **، * تعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١، ٠,٠٥، ٠,١٠ على الترتيب، أي: *** $p<0.01$, ** $p<0.05$, * $p<0.1$.

ويتضح من جدول (٦) أن النتائج جاءت متشابهة مع ما هو متوقع، حيث أن تطبيق هذه المعايير قد أدى إلى زيادة الاعتماد على أسلوب التلاعب في الأنشطة الحقيقية (٠,٠٠٣)، وإن كان بشكل غير معنوي (٠,٢٩٥). وقد أدى تطبيق هذه المعايير أيضًا وفي نفس الوقت إلى تخفيض الاعتماد على أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق (-٠,٠٠٤)، وبشكل معنوي (٠,٠٣٨) عند مستوى معنوية ٥٪. وتؤكد هذه النتائج على صحة الفرض الثاني. وقد استمرت العلاقة السالبة بين استخدام إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق والمقدار غير المتوقع من التلاعب في الأنشطة الحقيقية (-٠,٢٣٧) وكانت معنوية أيضًا (٠,٠٠٠)، عند مستوى معنوية ١٪.

وبالنسبة للتفاعل بين متغير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية والمقدار غير المتوقع من التلاعب في الأنشطة الحقيقة *IFRS* Unex_RM*، فقد جاء موجبًا (٠,٠٢٥) إلا أنه كان غير معنويًا (٠,٤٠٢). ويعني ذلك أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية يؤثر بشكل جوهري على أثر الاستبدال بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق. وهو ما يؤكد على صحة الفرض الثاني أيضاً.

وبناء على ذلك، يتم قبول الفرض الثاني والذي ينص على أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية يؤدي إلى نقص الاعتماد على أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، مقابل زيادة الاعتماد على أسلوب التلاعب في الأنشطة الحقيقية. وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في الاطار النظري، ومع نتائج دراسات Ferentinou and Anagnostopoulou (2016); Ho et al. (2015) التي توصلت إلى نفس النتيجة، في حين أنها تتعارض جزئيا مع نتائج دراسات Doukakis (2014); Sellami and Fakhfakh (2013)، وتؤكد بعض نتائج دراسة Almaharmeh et al. (2021).

٥.٣.٣ اختبار الفرض الثالث: أثر خصـــائص حوكمة الشـــركات على العلاقة بين تطبيق معايير التقرير المالي الدولية والمفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح:

يوضح جدول (٧) نتائج الحل الآني للمعادلتين أرقام (١١) و(١٢) والخاصة أثر خصائص حوكمة الشركات على العلاقة بين تطبيق معايير التقرير المالي الدولية والمفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح.

جدول (٧) نتائج الحل الآني للمعادلتين أرقام (١١) و(١٢):

	RAM Equation			AEM Equation		
	Expected sign	Coefficient	*P-value*	Expected sign	Coefficient	*P-value*
Constant		α_0 .189***	.000		β_0 .100***	.000
IFRS	+	α_1 .006**	.038	–	β_1 -.001	.516
Unex RM				–	β_{12} -.265***	.000
*IFRS*Unex RM*				–	β_{13} .012	.716
Cost of RM						
$MShare_{t-1}$	+	α_2 .015*	.075	–	β_2 .002	.672
$ZScore_{t-1}$	+	α_3 .001***	.009	–	β_3 .000*	.100
Cost of AM						
Auditor	+	α_4 -.001	.831	–	β_4 .003	.163
Tenure	+	α_5 .029*	.072	–	β_5 .005	.611
NOA_{t-1}	+	α_6 -.001***	.000	–	β_6 -.001***	.006
$OCycle_{t-1}$	–	α_7 -.000**	.041	+	β_7 .000***	.001
FSize		α_8 -.008***	.000		β_8 -.002**	.021
MTB		α_9 .001	.512		β_9 .000	.967
ROA		α_{10} -.022	.349		β_{10} -.004	.800
LEV		α_{11} .044***	.000		β_{11} .020***	.000
IN re		α_{12} .061***	.000			
Pre me		α_{13} .001	.954			
Pred rm					β_{14} -.273***	.000
B_size	–	α_{14} -.001	.365	–	β_{15} -.001	.134
B_ind	–	α_{15} .003	.761	–	β_{16} -.003	.635
B_meet	–	α_{16} -.001	.534	–	β_{17} -.000	.939
AC_meet	–	α_{17} -.001	.145	–	β_{18} -.001*	.083
AC ind	–	α_{18} .004	.595	–	β_{19} -.001	.762
AC_own	–	α_{19} .001*	.063	–	β_{20} .000	.505
R^2		.255			.016	
Observations		1,655			1,655	

ملحوظة: الرموز ***، **، * تعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١، ٠,٠٥، ٠,١٠ على الترتيب، أي: *** $p<0.01$, ** $p<0.05$, * $p<0.1$.

ويتضح من جدول (٧) أنه فيما يخص متغيرات حوكمة الشركات، فان كلا من حجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته وعدد اجتماعات لجنة المراجعة قد ساهموا في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح بكلا أسلوبيها، إلا أن هذا التأثير لم يكن معنويًا إلا في تخفيض عدد اجتماعات لجنة المراجعة لإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق. في حين أدت ملكية أعضاء لجنة المراجعة لاسهم الشركة إلى زيادة التلاعب في الأنشطة الحقيقية بشكل معنوي، وكذلك زيادة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق ولكن بشكل غير معنوي. أما استقلالية مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة فقد ساهمت في زيادة التلاعب في الأنشطة الحقيقية مقابل تخفيض إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق. وتؤكد هذه النتائج جزئيا على صحة الفرض الثالث من أن خصائص حوكمة الشركات تساهم في تحسين تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح.

وقد استمرت العلاقة السالبة بين استخدام إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق والمقدار غير المتوقع من التلاعب في الأنشطة الحقيقية (-٠,٢٦٥) وكانت معنوية أيضًا (٠,٠٠٠)، عند مستوى معنوية ١٪. كما استمر الأثر الموجب لتفاعل بين متغير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية والمقدار غير المتوقع من التلاعب في الأنشطة الحقيقة (٠,٠١٢) إلا أنه كان غير معنويًا (٠,٤٠٢) أيضًا.

وفي المجمل تؤكد هذه النتائج على وجود دور فعال لبعض خصائص حوكمة الشركات في تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية جوهريًا على أثر الاستبدال بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق. وهو ما يؤكد على صحة الفرض الثالث أيضاً.

وعلى ذلك يتم قبول الفرض الثالث، والذي يقضي بأن خصائص حوكمة الشركات في تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية جوهريًا على أثر الاستبدال بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Azzam et al. (2021)، وتتعارض مع نتائج دراسة Al-Haddad and Whittington (2019).

٦. نتائج وتوصيات الدراسة والدراسات المستقبلية:

٦.١ نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر التكاليف النسبية لأسلوبي إدارة الأرباح على المفاضلة بينهما وتأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على هذه المفاضلة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تقوم الشركات السعودية بممارسة إدارة الأرباح باستخدام كلاً من التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق بشكل استبدالي بسبب الطبيعة المتسلسلة أو المتتابعة لكلاهما، بحيث يتم خلال السنة المالية الاعتماد على التلاعب في الأنشطة الحقيقية ثم يتم في نهاية السنة المالية استخدام أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق لاستكمال المبلغ المستهدف من الأرباح.
- ساهم تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المملكة العربية السعودية إلى حدوث تأثير الاستبدال بين أسلوبي إدارة الأرباح في الشركات السعودية، حيث انخفض الاعتماد على أسلوب إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، مقابل زيادة الاعتماد على أسلوب التلاعب في الأنشطة الحقيقية، في الشركات السعودية.
- تساعد خصائص حوكمة الشركات في تحسين تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية جوهريًا على أثر الاستبدال بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، في الشركات السعودية.

٦.٢ توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن التوصية بما يلي:

- يجب أن يكون الاتجاه نحو استبدال أحد أساليب إدارة الأرباح بالأسلوب الآخر ذا أهمية كبيرة للمنظمين والمشرعين وواضعي السياسات، وذلك لأن ذلك يؤكد على النتائج غير المقصودة لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية.
- ضرورة العمل على تقليل ممارسات إدارة الأرباح بصفة عامة والتلاعب في الأنشطة الحقيقية بصفة خاصة، لما يمثله من إضرار بالغ بمستقبل الشركات في الأجل الطويل، مع العمل على تقنين عقوبات على الشركات التي تمارس إدارة الأرباح، وخصوصًا ضد التلاعب في الأنشطة الحقيقية.
- ضرورة العمل على تحسين دور العوامل التي تؤثر على استخدام أسلوبي إدارة الأرباح، بحيث يتم تنظيمها بالشكل الذي يعمل على زيادة فعاليتها في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات السعودية.
- ضرورة العمل على إدخال المزيد من التحسين والتنظيم على خصائص حوكمة الشركات بحيث تزيد من فعاليتها في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات السعودية.

٦.٣ القيود على الدراسة والمقترحات بدراسات مستقبلية:

يمكن أن تركز الدراسات المستقبلية على العديد من الجوانب التي لم تتناولها الدراسة الحالية، والتي منها ما يلي:

- دراسة الأحداث والظواهر التي تمثل عوامل أخرى تؤثر على عملية المفاضلة بين أسلوبي إدارة الأرباح بخلاف تطبيق معايير التقرير المالي الدولية وخصائص حوكمة الشركات، مثل هيكل الملكية، ودرجة حماية المستثمرين، ومخاطر التقاضي، وعدم تماثل المعلومات، وإمكانية المقارنة، وجودة المراجعة، وخلال عمليات الطرح الأولي للأسهم.

- اعتمدت الدراسة الحالية على قياس الأثر على التلاعب في الأنشطة الحقيقية باستخدام مقياس شامل، ويمكن للدراسات المستقبلية أن تتوسع في هذا القياس من خلال المؤشرات الفرعية التي استخدمت في قياس هذا المقياس الشامل.
- اعتمدت الدراسة الحالية على قياس أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على حجم أو مقدار إدارة الأرباح، ويمكن للدراسات المستقبلية أن تتوسع في قياس هذا الأثر على اتجاه إدارة الأرباح من حيث الزيادة أو التخفيض.
- اعتمدت الدراسة الحالية على قياس أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على أساس سوق المال كله، ويمكن للدراسات المستقبلية أن تتوسع في قياس هذا الأثر على أساس قطاعات السوق.
- اعتمدت الدراسة الحالية على بيانات أربعة أعوام فقط بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المملكة العربية السعودية، ويمكن أن تختلف النتائج مع التقدم في تطبيق هذه المعايير.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

عبدالمجيد, حميده محمد (٢٠١٩). قياس أثر الرافعة المالية على المفاضلة بين التلاعب في الأنشطة الحقيقة وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. *الفكر المحاسبي*. قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس, ٢٤(٢), ٩٠–١٤٠. https://doi.org/10.21608/atasu.2020.126642

المراجع باللغة الإنجليزية:

Ahmed, A. S., Neel, M., & Wang, D. (2013). Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Preliminary evidence. *Contemporary Accounting Research*, *30*(4), 1344-1372. https://doi.org/10.1111/j.1911-3846.2012.01193.x

Al-Haddad, L., & Whittington, M. (2019). The impact of corporate governance mechanisms on real and accrual earnings management practices: evidence from Jordan. *Corporate Governance*, *19*(6), 1167-1186. http://dx.doi.org/10.1108/CG-05-2018-0183

Almaharmeh,M.I.,Almasarwah, A., & Shehadeh, A. (2021). Mandatory IFRS adoption and real/accruals bases earnings management in the UK. *ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives*, *10*. https://www.proquest.com/scholarly-journals/mandatory-ifrs-adoption-real-accruals-bases/docview/2528457284/se-2

Altman,E.I.(1968). Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy. *The Journal of Finance 23*(4), 589-609. https://doi.org/10.2307/2978933

Altman,E.I.(2013).Predicting financial distress of companies: revisiting the Z-score and ZETA® models. In *Handbook of Research Methods and Applications in Empirical Finance*. Edward Elgar Publishing.

Anagnostopoulou, S. C., & Tsekrekos, A. E. (2017). The effect of financial leverage on real and accrual-based earnings management. *Accounting and Business Research*, *47*(2), 191-236. https://doi.org/10.1080/00014788.2016.1204217

Azzam, M., AlQudah, A., Al-Haddad, L., & Abu Haija, A. (2021). The trade-off between accrual-based and real earnings management: evidence from Jordan.*International Journal of Accounting*, Auditing and Performance Evaluation,17(1-2),73-92. https://doi.org/10.1504/ijaape.2021.117574

Ball, R. (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. *Accounting and Business Research*, *36*(sup1), 5-27. https://doi.org/10.1080/00014788.2006.9730040

Ball, R., Robin, A., & Wu, J. S. (2003). Incentives versus standards: properties of accounting income in four East Asian countries. *Journal of Accounting and Economics*, *36*(1), 235-270. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2003.10.003

Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International accounting standards and accounting quality. *Journal of Accounting Research*, *46*(3), 467-498. https://doi.org/10.1111/j.1475-679X.2008.00287.x

Beuselinck, C., Cascino, S., Deloof, M., & Vanstraelen, A. (2019). Earnings management within multinational corporations. *The Accounting Review*, *94*(4), 45-76. https://doi.org/10.2308/accr-52274

Beyer, A., Guttman, I., & Marinovic, I. (2019). Earnings management and earnings quality: Theory and evidence. *The Accounting Review*, *94*(4), 77-101. https://doi.org/10.2308/accr-52282

Brüggemann, U., Hitz, J.-M., & Sellhorn, T. (2013). Intended and unintended consequences of mandatory IFRS adoption: A review of extant evidence and suggestions for future research. *European Accounting Review*, *22*(1), 1-37. https://doi.org/10.1080/09638180.2012.718487

Callao, S., & Jarne, J. I. (2010). Have IFRS affected earnings management in the European Union? *Accounting in Europe*, *7*(2), 159-189. https://doi.org/10.1080/17449480.2010.511896

Capkun, V., Collins, D., & Jeanjean, T. (2016). The effect of IAS/IFRS adoption on earnings management (smoothing): A closer look at competing explanations. *Journal of Accounting and Public Policy*, *35*(4), 352-394. https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2016.04.002

Chen, H., Tang, Q., Jiang, Y., & Lin, Z. (2010). The role of international financial reporting standards in accounting quality: Evidence from the European Union. *Journal of International Financial*

Management & Accounting, 21(3), 220-278. https://doi.org/10.1111/j.1467-646X.2010.01041.x

Christensen, H. B., Hail, L., & Leuz, C. (2013). Mandatory IFRS reporting and changes in enforcement. *Journal of Accounting and Economics*, *56*(2, Supplement 1), 147-177. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2013.10.007

Christensen, H. B., Lee, E., Walker, M., & Zeng, C. (2015). Incentives or standards: What determines accounting quality changes around IFRS adoption? *European Accounting Review*, *24*(1), 31-61. https://doi.org/10.1080/09638180.2015.1009144

Chu, J., Heo, K., & Pae, J. (2019). Does a firm's corporate governance enhance the beneficial effect of IFRS adoption? *Sustainability*, *11*(3), 885. https://doi.org/http:/dx.doi.org/10.3390/su11030885

Cohen, D. A., Dey, A., & Lys, T. Z. (2008). Real and accrual-based earnings management in the pre-and post-Sarbanes-Oxley periods. *The Accounting Review*, *83*(3), 757-787. https://doi.org/10.2308/accr.2008.83.3.757

Cohen, D. A., & Zarowin, P. (2010). Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings. *Journal of Accounting and Economics*, *50*(1), 2-19. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.01.002

Daske, H., Hail, L., Leuz, C., & Verdi, R. (2008). Mandatory IFRS Reporting around the World: Early Evidence on the Economic Consequences. *Journal of Accounting Research*, *46*(5), 1085-1142. https://doi.org/10.1111/j.1475-679X.2008.00306.x

Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, *50*(2), 344-401. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2010.09.001

Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). Detecting earnings management. *The Accounting Review* 193-225. https://www.jstor.org/stable/248303

DeFond, M. L., Hung, M., Li, S., & Li, Y. (2015). Does mandatory IFRS adoption affect crash risk? *The Accounting Review*, *90*(1), 265-299. https://doi.org/10.2308/accr-50859

Doukakis, L. C. (2014). The effect of mandatory IFRS adoption on real and accrual-based earnings management activities. *Journal of Accounting and Public Policy*, *33*(6), 551-572. https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2014.08.006

Doupnik, T. S., & Richter, M. (2003). Interpretation of uncertainty expressions: a cross-national study. *Accounting, Organizations and Society*, *28*(1), 15-35. https://doi.org/10.1016/S0361-3682(02)00010-7

Ewert, R., & Wagenhofer, A. (2005). Economic effects of tightening accounting standards to restrict earnings management. *The Accounting Review*, *80*(4), 1101-1124. https://doi.org/10.2308/accr.2005.80.4.1101

Ferentinou, A. C., & Anagnostopoulou, S. C. (2016). Accrual-based and real earnings management before and after IFRS adoption. *Journal of Applied Accounting Research*, *17*(1), 2-23. https://doi.org/10.1108/JAAR-01-2014-0009

Gujarati, D. N. (2014). *Econometrics by example* (2nd ed.). Palgrave Macmillan.

Gunny, K. A. (2010). The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks. *Contemporary Accounting Research*, *27*(3), 855-888. https://doi.org/10.1111/j.1911-3846.2010.01029.x

Ho, L.-C. J., Liao, Q., & Taylor, M. (2015). Real and accrual-based earnings management in the pre-and post-IFRS periods: Evidence from China. *Journal of International Financial Management & Accounting*, *26*(3), 294-335. https://doi.org/10.1111/jifm.12030

Houqe, M. N., van Zijl, T., Dunstan, K., & Karim, A. K. M. W. (2012). The effect of IFRS adoption and investor protection on earnings quality around the world. *The International Journal of Accounting*, *47*(3), 333-355. https://doi.org/10.1016/j.intacc.2012.07.003

Ipino, E., & Parbonetti, A. (2017). Mandatory IFRS adoption: the trade-off between accrual-based and real earnings management. *Accounting and Business Research*, *47*(1), 91-121. https://doi.org/10.1080/00014788.2016.1238293

Jones, J. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research 29*(2), 193-228. https://doi.org/10.2307/2491047

Kitagawa, G. (2017). Information criteria for statistical modeling in Data-Rich era. In L. H. Anh, L. S. Dong, V. Kreinovich, & N. N. Thach (Eds.), *Econometrics for Financial Applications* (Vol. 760). Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-73150-6

Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005). Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of Accounting and Economics*, *39*(1), 163-197. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2004.11.002

Lee, N., & Swenson, C. (2011). Earnings management through discretionary expenditures in the US, Canada, and Asia. *International Business Research*, *4*(2), 257. https://pdfs.semanticscholar.org/7ee4/35b4c3fc3916ea29944ef4e86eb4a72a2555.pdf

Lyu, C., Yuen, D. C. Y., Zhang, X., & Zhang, N. (2014). The Impact of IFRS adoption on real activities manipulation: Evidence from China. *Journal of Applied Management Accounting Research*, *12*(2), 17-39. https://www.proquest.com/scholarly-journals/impact-ifrs-adoption-on-real-activities/docview/1635393725/se-2?accountid=142908

Mann, P. S., & Lacke, C. J. I. S. (2010). *Introductory Statistics*. John Wiley & Sons, INC.

Marra, A., Mazzola, P., & Prencipe, A. (2011). Board monitoring and earnings management pre-and post-IFRS. *The International Journal of Accounting*, *46*(2), 205-230. https://doi.org/10.1016/j.intacc.2011.04.007

Mbir, D. E. G., Agyemang, O. S., Tackie, G., & Abeka, M. J. (2020). IFRS compliance, corporate governance and financial reporting quality of GSE-listed non-financial firms. *Cogent Business & Management*, *7*(1). http://dx.doi.org/10.1080/23311975.2020.1759856

Nadhir, Z., & Wardhani, R. (2019). The effect of audit quality and degree of international Financial Reporting Standards (IFRS) convergence on the accrual earnings management in ASEAN countries. *Entrepreneurship and Sustainability Issues*, *7*(1), 105-120. http://dx.doi.org/10.9770/jesi.2019.7.1(9)

Nobes, C. (2006). The survival of international differences under IFRS: towards a research agenda. *Accounting and Business Research*, *36*(3), 233-245. https://doi.org/10.1080/00014788.2006.9730023

Oz, I. O., & Yelkenci, T. (2018). Examination of real and accrual earnings management: A cross-country analysis of legal origin under IFRS. *International Review of Financial Analysis*, *58*, 24-37. https://doi.org/10.1016/j.irfa.2018.04.003

Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of Accounting and Economics*, *42*(3), 335-370. https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2006.01.002

Sellami, M., & Fakhfakh, H. (2013). Effect of the mandatory adoption of IFRS on real and accruals-based earnings management: Empirical evidence from France. *International Journal of Accounting and Economics Studies*, *2*(1), 22-33. http://dx.doi.org/10.14419/ijaes.v2i1.1485

van Tendeloo, B., & Vanstraelen, A. (2005). Earnings management under German GAAP versus IFRS. *European Accounting Review*, *14*(1), 155-180. https://doi.org/10.1080/0963818042000338988

Verbeek, M. (2017). *A Guide to Modern Econometrics* (5th ed.). John Wiley & Sons.

Wisnu, W. Y. A. V. (2019). The effect of mandatory ifrs adoption on earning management and political connection as moderation variables in companies listed in Indonesia Stock Exchange.

Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences, *86*(2). https://doi.org/10.18551/rjoas.2019-02.24

Wooldridge, J. M. (2018). *Introductory Econometrics: A Modern Approach* (7th ed.). Cengage Learning, Inc.

Zang, A. Y. (2011). Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management. *The Accounting Review*, *87*(2), 675-703. https://doi.org/10.2308/accr-10196

Zéghal, D., Chtourou, S., & Sellami, Y. M. (2011). An analysis of the effect of mandatory adoption of IAS/IFRS on earnings management. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *20*(2), 61-72. https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2011.06.001